

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de recherche scientifique

Université 8 Mai 1945 Guelma

جامعة 8 ماي 1945

Faculté: des lettres et des langues

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



محاضرات في اللسانيات العربية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس

تخصّص: لسانيات عامة

إعداد الدكتورة:

حدة ربوابة

السنة الجامعية: 2020م-2021م

المحاضرة الثانية والثالثة:

اللسانيات العربية النشأة والتطور (1 و2)

1- مفهوم اللسانيات العربية:

إنّ الحديث عمّا يعرف باللّسانيات العربيّة الحديثة أو الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ينبغي أن يقتصر على جملة من المؤلفات والدّراسات اللّسانية التي ألفها لسانيّون عرب منذ منتصف الأربعينيّات من القرن العشرين، وفيها بدأ الاتّصال والتّعرّف على مناهج النّظر اللّسانيّ العربيّ الحديث.

والدّراسات اللّسانية العربيّة المبكّرة التي تبنت المناهج الغربيّة لم تعرف مصطلح اللّسانيّات إلّا في أواسط السّتينات. وتحدّد بداية انتقال الفكر اللّغويّ العربيّ إلى ميدان التّفكير اللّغويّ العربيّ بداية الاتّصال الفعليّ بالحضارة الغربيّة في العصر الحديث.

ويمثّل النّموذج المصريّ صورة لنشأة العلاقة بين الباحث العربيّ واللّسانيّات الغربيّة الحديثة على الطّريقة التّمطيّة؛ حيث انعقدت صلة الجامعات المصريّة بالدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث منذ مطلع الأربعينيّات، أمّا الشّخصيّة الرئيسيّة التي تمثّل نقطة هذه الصّلة فهو "جون روبرت فيرث" (J-R-FIRTH) (1890-1990) الذي كان أستاذًا للسانيّات العامّة في جامعة "لندن" ما بين عامي 1944-1960.

وعلى يدّ هذا العالم وتلامذته في "مصر" بدأ التّيّار اللّسانيّ الأساسيّ المتأثّر باللّسانيّات الفرنسيّة على يد "جوزيف فندريس" و "أنطوان ماييه"، واتّخذت اللّسانيّات الأمريكيّة سبيلها في النّهاية من خلال المتابعة والجهد الذّاتيّ لتلامذة "فيرث"، ثمّ على يد العائدين من أمريكا في السّتينات ومعظمهم من أقسام اللّغة الإنجليزيّة في الجامعات المصريّة.

ويمكن ان نشير في هذا السّياق إلى أبرز الجهود التي تثبت بداية ظهور الفكر اللّسانيّ عند العرب:

- جهود "رفاعة الطّهطاوي":

برز التّأثير بهذا الفكر الحديث عند "رفاعة الطّهطاوي"، الذي دعا إلى إنشاء مجمع اللّغة العربيّة على غرار المجمع العلميّ الفرنسيّ.

- جهود "جورجي زيدان":

وظهر هذا التأثير أيضا في كتابي "جورجي زيدان" وهما: كتاب: "الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية" الذي ظهر سنة (1888م)، وكتاب "اللغة العربية كائن حي" الذي ظهر سنة (1904م)، ويبدو فيهما متأثرا بالنزعة الداروينية التي سادت آنذاك، وبنظرية النشوء والارتقاء، ونظرية النمو التلقائي للكائنات؛ إذ تبنى نظرية اللغات المرتقبة واللغات غير المرتقبة، ونظرية المقطع الأحادي التي تفسر تولد الكلام، وحلول البحث في أصول العربية ونشأتها، مع مقارنتها بشقيقتها في اللغات السامية، معتمدا النظريات التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر.

- جهود علي عبد الواحد وافي:

كان المؤثر الفعلي في البحث اللساني العربي هو الفيلولوجيا، إذ أدخل المستشرقون الألمان نمط التفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية، وشكلت بحوثهم إطارا مرجعيا لجملة من البحوث والدراسات اللسانية العربية، ويمكن عدّ سلسلة التأليف اللغوية التي اتخذت من فقه اللغة عنوانا لها نموذجا لهذا التأثير بدءا بجهود "علي عبد الواحد وافي" من خلال كتابه "فقه اللغة" الصادر عام 1937.

- جهود "الأب أغسطين مرمجي الدومنيكي":

وفي الوقت نفسه، تبه باحثون عرب إلى ضرورة إعادة فهم اللغة العربية من خلال ربطها بعائلة الساميات، حيث يتجلى ذلك في كتب "الأب أغسطين مرمجي الدومنيكي": نذكر منها كتاب: "المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية" الذي أصدر سنة (1937م)، بالإضافة إلى كتابه المعنون بـ "معجميات عربية سامية" الذي ظهر سنة (1950م)،

- جهود "عبد المجيد عابدين":

كما يمكن ان نشير أيضا إلى جهود "عبد المجيد عابدين" من خلال كتابه الموسوم بـ "المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية" الذي أصدر سنة (1951م). وهذه الكتب تمثل نموذجا آخر لتأثير الفيلولوجيا في البحث اللغوي العربي، فضلا على أنّ جملة من البحوث العربية التي اتجهت بالنقد إلى النحو العربي، عدت متأثرة بتصوّرات المستشرقين في ذلك،

وهذا ما نجده متجلياً في جهود "إبراهيم مصطفى" من خلال كتاب "إحياء النحو" الذي أصدر سنة (1937م).

واللغويون العرب في هذه المرحلة المبكرة لم يتبينوا الفرق بين مجال "الفيلولوجيا" بالمفهوم الغربي، وبين المفاهيم التي ورثوها عن اللغويين العرب القدماء، والتي تدخل في إطار فقه اللغة، من قبيل المفاهيم التي قدمها ابن جنّي (ت392هـ)، في كتابه "الخصائص"، و"ابن فارس" (ت395هـ) في كتاب: "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها"، وقد وقع في هذا الخلط الكثير من الباحثين حين تأليفهم للكتب في هذا المجال، بدءاً بجهود "علي عبد الواحد وافي" حين ترجم مصطلح الفيلولوجيا (Philologie) بفقه اللغة، لكن فريقاً آخر أتى بعد هؤلاء مثل "محمود السعران" في كتابه "علم اللغة" مقدمة للقارئ العربي الصادر سنة 1962م وهو يعدّ محاولة رائدة لنقل الفكر اللساني الغربي إلى القارئ العربي بطريقة ميسرة، بالإضافة إلى جهود "محمود فهمي حجازي" في كتابه "علم اللغة العربيّة" الذي أصدر سنة 1970م، وذلك لما تيسر لهم من الاطلاع على المناهج الغربية الحديثة. وبالتالي فقد وقع علماء اللغة العربيّة في اختلاف كبير بين هذه المناهج والمصطلحات ممّا أدى إلى اختلاف الاتجاهات.

المحاضرة الرابعة:

الفكر اللساني في التراث

تمهيد:

تزخر المكتبة اللغوية العربية بالعديد من صنوف التأليف اللغوية على مختلف المستويات في الأصوات، والأبنيّة، والتراكيب، والدلالة، وغيرها من القضايا والظاهر، التي استوعبت كل ما يتعلق باللّغة العربية الفصحى في جميع أنحاء الدولة الإسلاميّة الكبرى.

لقد نهض العلماء العرب بدراسة هذه اللّغة وألّفوا هذا الكم الهائل من الأعمال والكتب والرّسائل والمؤلّفات لخدمة القرآن الكريم (أسباب جمع اللّغة).

1- مجال الدّراسات الصّوتية:

لقد أبدع العلماء العرب في دراسة الأصوات العربيّة للدرجة التي جعلت المستشرق الألماني "برجشتراسر" يصرّح بقوله: "لم يسبق الأوروبيين في هذه الدّراسة (يعني الأصوات) إلا قومان العرب والهنود". فلقد تميزت هذه الدّراسات الصّوتية عند العلماء العرب بسمات وخصائص تجعلها في هذه المكانة المرموقة، حيث أحاطت هذه الدّراسات بأصوات اللّغة العربيّة الفصحى وصفا عضويا دقيقا على المستوى النطقي والسمعي، فتحدّثوا عن مخارج الأصوات ومدارجها، كما تحدّثوا عن صفاتها المتنوّعة التي تصاحب الأصوات عند نطقها، ويتجلّى ذلك فيما صنعه "الخليل" في كتاب العين و"سيبويه" و"المبرد" و"ابن جنّي" وغيرهم من العلماء، كما كانت لجهود كل من "ابن سينا" و"الفارابي" أثر واضح في دراسة الأصوات العربيّة دراسة تجرّيبية فيزيقيّة.

ولسنا نبالغ ذكر الحقيقة عندما نؤكد أنّ العلماء العرب قد درسوا الأصوات العربية دراسة وصفية محضة بقطع النظر عن كونها موجودة في سياق لغوي، أي تلك الدراسة المادية الخالصة، التي يطلق عليها في الدّرس اللسانيّ الحديث بالدراسة الفوناتيكية (Phonétique).

كما أجاد العلماء العرب في دراسة ما يطرأ على الأصوات العربية من تغيّرات في السياق من إدغام وتقلب، وغيرها من التغيّرات التي يطلق عليها في الدّراسات الصّوتية الحديثة بالدراسة الفونولوجية.

- مجال الدراسات الصرفية:

أما في مجال الدراسة الصرفية والأبنية، فقد أجادوا فيها أيما إجادة، ونشأت في بحوثهم دراسات تصريفية وأخرى صرفية وبحوث في الاشتقاق وأبنية الصيغ وأوزانها وغير ذلك. ويمكننا القول إنّ دراسة العلماء العرب في هذا المستوى الصرفي تماثل ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة "بالتوزيعية" والمنهج القالي.

- مجال الدراسات النحوية:

وفي مجال الدراسة النحوية، فقد بلغت هذه الدراسات عند العلماء العرب شأواً وشأناً كبيراً، وظهرت مدارس وأبحاث ذات خصائص وسمات مثل مدرسة البصرة والكوفة والمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية، ولا غرابة أن تجد هذا الكم الهائل من المؤلفات النحوية التي تمثل أساساً قويا ودعامتين، وحصنا منيعا للحفاظ على سلامة هذه اللغة الشريفة، لغة القرآن الكريم حية مفهومة لدى عقول جميع متكلميها من المسلمين.

- مجال الدراسات الدلالية والمعجمية:

أما دراسات العلماء العرب في مجال الدلالة والمعجم فإنّها تشهد -بحق- قدرتهم على استيعاب مفاهيم هذا المستوى اللغوي، وإجادتهم في دراسته، تشهد بذلك الرسائل اللغوية العديدة التي تمثل نمطا تأليفيا فريدا يماثل -تماما- ما يطلق عليه في الدراسات اللغوية الحديثة بنظرية الحقول الدلالية. إنّ دراسة العلماء العرب للعديد من الظواهر اللغوية نحو "الترادف" و"المشترك اللفظي" و"الأضداد" و"المعرب" و"الدخيل"، وغير ذلك من "قياس" و"اشتقاق"، يدلّ على أنّ هؤلاء العلماء لم يتركوا شاردة ولا واردة تتعلق بهذه اللغة العربية إلاّ وكان لهم فيها قدم راسخة وباع واسعة درسا وفحصا وتمحيصا.

وسنحاول أن نقدّم بعض هذه الجهود الصادقة لبعض أعلامنا وعلمائنا الأجلاء، لنرى مدى ما بذلوه من جهد خالص واتّفاق علمي معجب، ودراسات منهجية فريدة وبخاصة عندما "نقدم هذه الدراسات التراثية العربية الأصيلة في ضوء معطيات الدراسات اللغوية والحديثة لتقف على ما تتميز به هذه الدراسات عند العلماء العرب من خصائص وسمات وما توصل إليه هؤلاء العلماء من درجة عالية

من الدقة والمنهجية تضعهم على قدم المساواة في كثير مما توصّلوا إليه مع ما توصلت إليه الدراسات اللغوية والحديثة من نتائج ونظريات.

إنّ إعادة قراءة هذا التراث اللغويّ عند العرب أمر واجب على الدارسين والباحثين الغيورين على أبناء العربية في كلّ مكان وزمان، لتبقى هذه الأعمال منبعاً ثرياً، ومعينا لا ينضبّ وتأصيلاً للدراسات اللغوية العربية المعاصرة وإحياء لهذه الدراسات ولأصحابها الذين نهضوا بها على مدار الزّمان.

أولاً: الدراسات الصوتية القديمة

تمهيد:

قدّم العلماء العرب الكثير من المباحث الصوتية التي تضارع المباحث الحديثة فيها مع اختلاف العصور وتباين الوسائل.

- فقد أدرك النّحاة العرب قصور فهمهم نحو العربية وصرفها اكتناه مخارجها وجهازها المصوّت وصفاتها العامة والخاصة وقوانينها، فأبوا بزادٍ وفير، مائل في عشرات المصطلحات الصوتية التي ترمي إلى جليل ما قدّموا، وغزير ما خلّفوا. كما كانت بحوث "النّحاة" الصوتية أوسع مدى وأعمق نظرة وأدق منهجا، لقد قدّم "سيبويه" إمام النّحاة وصفا علمياً شاملاً لأصوات العربية وإن جاء ذلك في ثنايا دراسته لموضوع "الإدغام" الذي عاجله على أنّه من مباحث الصّرف أو التّصريف، وقد انتهج هذا التّهج، النّحاة الذين أتبعوه، كالمبرد في (المقتضب) والزّخشي في (المفصل) وابن يعيش في (شرح المفصل).

- أمّا أهل العروض فقد أغنوا البحث الصوتي بدراسة أوزان الشعر العربيّ وموسيقاه وبيان مواضع النبر فيه ومقاطعته.

- ولعلماء الكلام والأصوليين والمعتزلة عناية فائقة بالكلام المنطوق وبيان مكّوناته، وما التّطق إلاّ أصوات مسموعة يظهرها اللّسان وتشارك بها أعضاء التّطق الأخرى، فكانت عنايتهم ب(الحروف) باعتبارها (حروف لفظية دالة على حروف فكرية) منبعها العقل موضع إثراء البحث الصوتي.

- ولأصحاب البلاغة ملاحظات نافعة في تنافر الأصوات وائتلافها وعناية بالتّنعيم لشديد اهتمامهم بأساليب الخطاب وحسن البيان.

- ولأهل القراءات والتجويد حظ وافر في دراسة الأصوات العربية وأصنافها وإحكامها من حيث الإدغام والإظهار والإخفاء والوقف والابتداء والمد اللّفظي والمد المنفصل والسّاكن والعارض، وأحكام الهمز والتسهيل والروم والاشمام وترقيق الأصوات وتغليظها. كما تتناثر ملاحظات "القراء" الصوّتيّة في مقدّمات مؤلّفاتهم أو في ثنايا عرضهم للقراءات والاحتجاج بها، بيد أنّ بعضهم أفردها بكتاب كما فعل "مكي" في "الرّعاية" و"ابن الطّحان" في "مخارج الحروف وصفاتها".

- جهود علماء صناعة المعاجم: فأقدم الملاحظات الصوتية العلميّة التي وصلتنا ترجع إلى القرن "الثاني الهجري" في مقدّمة معجم العين "للخليل بن أحمد الفراهيدي"، لقد ابتدع الخليل نظاما فريدا لمعجمه اقتضاه أن يعتبر حروف العربيّة ويختبر جرسها، ومن ثمّ وضع لها ترتيبا جديدا وفقا لمخارجها متدرّجا من أقصاها إلى أدناها، ومن ثمّ أفرّد في تلك المقدّمة وصفا مفصّلاً لتلك المخارج، وقد نهج نهجه في الوصف والترتيب جماعة من اللّغويين مثل "الأزهري" في (التّهذيب)، و"الصّاحب بن عباد" في (المحيط).

- وثمة ملاحظات صوتية يعرض لها "الأدباء والنقاد" في بحوثهم عن الفصاحة وإعجاز القرآن، كم فعل الجاحظ والباقلاني وابن خفاجة وغيرهم.

- بيد أنّ كتبنا استقلت بالبحث الصّوّيّ ووصلنا منها كتابان هما "أسباب حدوث الحروف وصفاتها" لـ "ابن سينا"، وكتاب "سر صناعة الاعراب" لابن جيّ.

أولا: مصادر الدّراسات الصّوّيّة عند العرب:

- تمهيد:

إنّ اللّغة نظام بالغ الدّقة والتّعقيد يتألّف من عدد من الأنظمة الفرعيّة التي تنظّم وحدات اللّغة المختلفة، ويطلق على هذه الأنظمة: النّظام الصّوّيّ، النّظام الصّرفيّ، والنّظام النّحوي، وكلّ نظام من هذه الأنظمة له وحداته الخاصة، وله قواعد تحكم تأليف الوحدات، وكلّ نظام من هذه الأنظمة يعمل من خلال غيره من الأنظمة، ولكننا مع ذلك نستطيع - من أجل التّحليل فحسب - أن نميّز وحدات كلّ نظام ونحدّد قواعد التّركيب الخاصة به.

ويعدّ الصّوت الإنسانيّ ظاهرة مادّيّة تتمثّل في نشاط عضويّ تقوم به أعضاء النطق، ونشاط طبيعيّ يحدث في الوسط الذي يفصل المتكلّم عن السّامع، وسيرى فيه الصّوت حتّى يصل من الأوّل إلى الثّاني، ونشاط ذهنيّ يتمثّل في الانطباع الإدراكيّ أي السّماع.

وقد لجأ "علماء الأصوات" عند وصف عمليّة الكلام إلى هذه العناصر الثّلاث، النطق والسّماع والنشاط الطبيعيّ لكي يفرّقوا بين صوت وآخر من أصوات اللّغة الموصوفة.

وقد استوفى علماء العربيّة البحث في هذه العناصر على النحو المعروف عند علماء الأصوات المحدثين، وقدموا الكثير من المباحث الصّوتيّة التي تضارع المباحث الحديثة فيها مع اختلاف العصور وتباين الوسائل.

وقد كانت تلك الدّراسات - كما يقول "كانتينو" - دراسات وصفية صرفة، ومع ذلك فقد مالوا إلى أن يستحسنوا بعض صور النطق أو يستهجنوها، وفقا لما قرئ به القرآن ورؤي به الشّعْر غالبا. وعلى أيّة حال فإنّ "كانتينو" يعدّها دراسات نفيسة.

والمألوف عند علماء الدرس اللسانيّ الحدث أن يبدؤوا بحوثهم الصّرفيّة بدراسة الخصائص الصّوتيّة للّغة على اعتبار أنّ دراسة وحدات اللّغة الصّغرى، أي أنّ الأصوات هي المقدّمة التي لا بدّ منها لدراسة بنية الوحدة التي تليها، وهي الوحدة الصّرفيّة.

ويبدو أنّ البحث الصوتي عند العرب ارتبط بمراحل الدّرس اللّغويّ الأولى، وسبقت المباحث الصّوتية بقية مستويات الدرس اللّغويّ، فظهرت بذور هذا العلم تنمو شيئا فشيئا على يد مجموعة من أعلام اللّغة العربيّة. فكانت مصادر البحث الصّوتيّ في العربيّة متنوّعة من صناعة المعجمات والنّحاة والقراء، ويمكن وصف هذه المصادر وفق النحو الآتي:

1- جهود أبي الأسود الدؤلي:

وضع "أبو الأسود الدؤلي" في القرن الأوّل الهجري رموزا مكتوبة للأصوات (الحروف)، ونقاط للأصوات الصامتة (حركات)، فكانت النقطة فوق الحرف دلالة على الفتحة، والنقطة بين يدي الحرف دلالة على الضمة، والنقطة تحت الحرف دلالة على الكسرة، وأمّا النقطتين فكانتا علامة الغنة، وهذه بدايات التّفريق بين الأصوات الصّامتة والصّائتة في الخط العربيّ.

2- جهود نصر بن عاصم الليثي:

استطاع "نصر بن عاصم الليثي" أن يضيف -إلى ما قدّمه أبو الأسود الدؤلي- نقط الحروف للتمييز بين المتشابه منها، فميّز بين: "الباء" و"التاء" و"الثاء"، وبين "الطاء" و"الظاء"، وبين "العين" و"الغين"، وبين "الحاء" و"الخاء"، وذلك بزيادة النقط التي نستخدمه اليوم في كتاباتنا. كما استطاع أن يضيف ترتيباً جديداً بإعادة ترتيب حروف العربية على أساس الشكل الكتابي، حيث جمع بين الحروف المتشابهة شكلاً في البداية، وختم بالحروف التي لا تتشابه في الشكل، أ/ب ت ث/ ج ح خ/ د ذ/ ر ز/ س ش/ ص ض/ ط ظ/ ع غ/ ف ق/ ك/ ل/ م/ ن/ هـ/ و/ ي/ (وهو الترتيب الألفبائي).

3- جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي:

كان "الخليل بن أحمد الفراهيدي" من أكثر اللغويين عناية بالبحث الصوتي، ويعدّ كتاب "العين" من أهمّ المعجمات العربيّة التي انتهجت "الترتيب الصوتي"؛ حيث وضع "الخليل" مقدّمة ضافية له، أوضح فيها منهجه في ترتيب الألفاظ في هذا المعجم وفق الترتيب الصوتي (المخرجي).

1- الترتيب الصوتي:

أقيم هذا المعجم على "أساس صوتي" هو اعتبار مخارج الحروف في ترتيب الكتب مبتدئ بحروف الحلق ومنتها إلى الحروف الشفويّة، وعناية "الخليل" ظاهرة للباحثين حتّى ذهب بعضهم إلى أن يقول: "أمّا علماء اللّغة العرب فقد بدأت محاولاتهم بعمل الخليل بن أحمد فلم أجد نحوياً من النّحاة الأوّلين أحسّ بضرورة الدّراسة الصوتيّة لفهم أسرار العربيّة غير الخليل بن أحمد".

وقد رتب الخليل أصوات اللّغة العربيّة على النحو الآتي: : العين (ع) والحاء (ح) والهاء (هـ) والحاء (خ) والغين (غ) القاف (ق) والكاف (ك) الجيم (ج) والشين (ش) والضاد (ض) الصّاد (ص) والسّين (س) والزّاي (ز) الطّاء (ط) والتّاء (ت) والدّال (د) الظّاء (ظ) والدّال (ذ) والثّاء (ث) الرّاء (ر) واللام (ل) والنون (ن) الفاء (ف) والباء (ب) والميم (ي) والواو (و) والألف (ا) والهمزة (ء).

2- مخارج الأصوات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

قسّم الخليل أصوات اللّغة العربيّة بحسب مخرجها إلى عدّة مجموعات، حيث بدأ الترتيب

الصّوتيّ بأقصاها مخرجًا من الحلق حتّى الشّفتين، وكان ذلك وفق النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الحلقية، لأنّ مبدأها من الحلق، وتضم

الحروف الآتية: العين (ع) والحاء (ح) والهاء (هـ) والحاء (خ) والغين (غ).

- المجموعة الثانية: تسمى حروف هذه المجموعة اللّهوية، لأنّ مبدأها من اللّهاة، وتضم: القاف (ق)

والكاف (ك).

- المجموعة الثالثة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الشّجرية، لأنّ مبدأها من شجر الفم أي

مفرج الفم، وتضم الجيم (ج) والشين (ش) والضاد (ض).

- المجموعة الرابعة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الأسلية، لأنّ مبدأها من أسلة اللّسان،

وهي مستدق طرف اللّسان، وتضم الصّاد (ص) والسّين (س) والزّاي (ز).

- المجموعة الخامسة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف النطعية، لأنّ مبدأها من نطع الغار

الأعلى، وتضم الطاء (ط) والتاء (ت) والدّال (د).

- المجموعة السادسة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف اللثوية، لأنّ مبدأها من اللّثة، وتضم

الظاء (ظ) والدّال (ذ) والتّاء (ث).

- المجموعة السّابعة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الذلقية، لأنّ مبدأها من ذلق اللّسان،

وهو تحديد طرفي ذلق اللّسان، وتضم الرّاء (ر) واللام (ل) والنون (ن).

- المجموعة الثامنة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الشفوية، لأنّ مبدأها من الشّفة، وتضم

الفاء (ف) والباء (ب) والميم.

- المجموعة التاسعة: تسمى حروف هذه المجموعة بالحروف الهوائية في حيز واحد، لأنّها لا يتعلق بها

الشّيء، وتضم الياء (ي) والواو (و) والألف (ا) والهمزة (ء).

3- وللخليل ملاحظات جيدة عن توالي الأصوات أو ائتلافها، ما هو مسموح به وما هو ممتنع، ما

هو مستحسن، وما هو مستهجن، فيقول مثلا: "العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب

مخرجيهما... لا تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربيّة...".

4- كما أنّ له ملاحظات أخرى في الربط بين الصوت والمعاني، أو ما يعرف عنده بحكاية

الصوت، فهو يربط بين تثقيل لام الفعل أو تشديد في: صر الجندب والمد، كما يربط بين التّضاعف في

الفعل في صرصر الأخطب والترجيع، يقول: " فالثقل مدّ والتضاعف ترجيع ... فكأنهم توهّموا في صوت الجندب مدا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعاً".

5- هذا وقد وقف "الخليل" في وصف الأصوات عند بيان مخارجها ولم يتعرض لغير ذلك من اعتبارات تتعلّق بطبيعة مجرى الهواء أو بغير ذلك من اعتبارات استوفاه تلميذه سيبويه في "الكتاب"، لأنه كان معنياً فحسب بعدّ حروف العربية وترتيبها بما يساعده في وضع معجم يحصر الكلام العربي.

4- جهود سيبويه الصوتية

- تمهيد:

بعدّ "سيبويه أوّل من ترك لنا وصفاً منهجياً مفصلاً لأصوات العربية، وفي ذلك يقول "كانتينو": "فنحن نجد في كتابه ترتيباً صحيحاً للحروف حسب مخارجها، وملاحظات مهمّة عن صفات الحروف، وبحث غزير المادة في إدغام الحروف، ومعلومات صحيحة تتعلّق بمدى الحركات وباعتلال جروسها، وإشارات إلى مختلف الألسن الدارجة (اللهجات) وخصائصها لصوتية". يثبت هذا القول دقة الدّراسات الصوتية عند سيبويه؛ لذلك أشاد العالم "كانتينو" بجهود سيبويه، لأنّه قام بترتيب حروف اللغة العربية ترتيباً صوتياً يمثّل الترتيب الذي توصل إليه العلماء حديثاً في مجال "علم الأصوات"، كما تمكن من وصف الأصوات من حيث الصفات، وميّز بين الحركات القصيرة والطويلة، وقدم بحثاً غزير المادة في باب الإدغام، وسنحاول تحديد أهم النقاط التي تثبت جهود سيبويه الصوتية:

1- الترتيب الصوتي:

قد عالج "سيبويه" الأصوات العربية في باب "الإدغام" الذي كان خاتمة مباحث الصّرف والكتاب أيضاً، بيد أنّه عالج بعض المسائل الصوتية قبل ذلك في باب "الإمالة" و"الوقف"، و"التقاء الساكنين". حيث بدأ هذا الباب بعدّ حروف العربية (فونيمات) وجعلها "تسعة وعشرين"، ورتّبها وفقاً لمخارجها على النحو الآتي:

"الهمزة(ء) والهاء(هـ) والألف(ا) والعين(ع) والحاء(ح) والغين(غ) والحاء(خ) والقاف(ق) والكاف(ك)
والجيم(ج) والشين(ش) والياء(ي) والصاد(ض) واللام(ل) والنون(ن) والراء(ر) والطاء(ط) والذال(د)
والتاء(ت) والزاي(ز) والسين(س) والصاد(ص) والطاء(ظ) والذال(ذ) والتاء(ث) والفاء(ف) والباء(ب)
والميم(م) والواو(و) والنون الخفيفة". ومن الواضح أنّ ترتيبه يختلف قليلا عن أستاذه الخليل.

2- المخرج:

ويعني به الموضع الذي تلتقي عنده أعضاء النطق أو أجزاءها بحيث تنتج أثرا سمعيا هو الصوت.

والمخارج عنده "ستة عشرة" مخرجا، حيث وزّع الحروف عليها على النحو الآتي:

- الحلق: فللحلق منها ثلاثة مخارج:

- 1- فأقصاها مخرجا الهمزة(ء) والهاء(هـ) والألف(ا).
- 2- ومن أوسط الحلق مخرجا العين(ع) والحاء(ح).
- 3- وأدناها مخرجا من الفم: الغين(غ) والحاء(خ).
- 4- ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف(ق).
- 5- ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف(ك).
- 6- ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم(ج) والشين(ش) والياء(ي).
- 7- ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الصاد(ض).
- 8- ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الضاحك ما يليها من الحنك الأعلى والنباب الرباعيّة والثنية مخرج اللام(ل).
- 9- ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون(ن).
- 10- ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء(ر).
- 11- ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء(ط) والذال(د) والتاء(ت).
- 12- ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي(ز) والسين(س) والصاد(ص).
- 13- ومما بين أطراف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الطاء(ظ) والذال(ذ) والتاء(ث).
- 14- ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء(ف).

15- ومما بين الشفتين مخرج الباء(ب) والميم(م) والواو(و).

16- ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

3- صفة الحرف: يعدّ سيبويه أول من دوّن المصطلحات الصوتية في كتابه، لذلك يعدّ المصدر الأول لجميع من ألف في هذا الباب، فقد ذكر من جملة المصطلحات الخاصة بصفات الحروف: المجهور، والمهموس، والشديد والرّخو، والمنحرف والمكرّر، واللينة والهاوي والمطبق والمنفتح.

3-1 صفة الحرف من حيث الجهر والهمس:

عرّف سيبويه المجهور بأنّه: "حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت". وجعل سيبويه الحروف المجهورة تسعة عشر(10) حرفًا هي: الهزة(ء) والألف(ا) والعين(ع) والغين(غ) والقاف(ق) والجيم(ج)، والياء(ي) والضاد(ض)، واللام(ل) التّون(ن) والرّاء(ر) والطّاء(ط) والدّال(د)، والزاي(ز) والطاء(ظ) والذال(ذ) والباء(ب)، والميم(م) والواو(و).

وعرّف المهموس بأنّه: "حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النفس معه"، والاعتماد في عبارة سيبويه يفهم منه بأنّه الضّغط الواقع على مخرج الحرف، يكون مع المجهور وينعدم مع المهموس ومنشأ الضّغط أو الاعتماد هو الهواء. وجعل "سيبويه" الحروف المهموسة عشرة حروف وهي: الهاء(ه) والحاء(ح) والخاء(خ) والكاف(ك) والشين(ش) والتاء(ت) والصاد(ص) والثاء(ث) والفاء(ف). وقد جمع المتقدّمون من اللّغويين الحروف المهموسة في جملة مختصرة وهي: ستشحتك خصفة.

ويبدو من خلال تعريف "سيبويه" لصفتي الجهر والهمس أنّه أغفل أوضاع الأوتار الصوتية في حدوث الجهر والهمس، والتّمييز بين الأصوات المجهورة والمهموسة. وتبعه في ذلك جمهور اللّغويين التقليديين؛ فالتّعريف على أوضاع هذه الأوتار يعدّ الأساس في معرفة الجهر والهمس إلّا أنّ ما توصل إليه سيبويه من نتائج (الإشباع- الإضعاف- الاعتماد) على الرّغم من انعدام الوسيلة العلمية يعدّ شيئًا جديدًا ومفيدًا في الدّراسات الصوتية القديمة.

والبحث في ظاهرة الجهر والهمس يتصل اتصالاً وثيقاً بمفهوم الذبذبة وهو مفهوم فيزيائي يتصل بظاهرة الصوت، فالذبذبات الصوتية التي يمكن سماعها بالأذن تقع في حدود (20) إلى (200) هيرتز/الثانية، ويقوم عمل الأذن على أساس ظاهرة الرنين؛ فلو أحدثنا رنيناً صوتياً (تنغيماً) على آلة موسيقية نحو البيانو مثلاً: فإنّ النغمات الصادرة عن هذه الآلة تنتقل بواسطة طبلة الأذن إلى شعيرات دقيقة توجد داخل الأذن (يقترّب عدد هذه الشعيرات إلى 4500 شعيرة، وهي ذات أطوال مختلفة وتمتاز بأنّ لها القدرة على استقبال كلّ النغمات الممكنة)، ولكن بعد انتقال النغمات إلى هذه الشعيرات لن يتذبذب منها سوى تلك التي تتوافق ذبذبتها مع الذبذبة الخارجيّة.

ومصدر الذبذبات في مجال الصوت الإنسانيّ هما الوتران الصوتيان الكائنان في الحنجرة، وقدّر علماء التشريح طول الوتر الصوتي في الإنسان البالغ ما بين (23) إلى (27) ملم، أمّا عدد الذبذبات في الحنجرة فقد قدرها علماء الأصوات ما بين (60) إلى مئات الذبذبات في الثانية، فالذبذبات إذا تتخذ الشكل الآتي:

الهواء المدفوع من الرئتين ← اهتزاز الوترين الصوتيين ← انقطاع الذبذبات في الوسط الهوائي ← استقبالها من الأذن.

ووفق هذا المفهوم فإنّ الصوت "المجهور" هو ذلك الصوت الذي يهتزّ معه الوتران الصوتيان وتتمّ هذه الظاهرة على النحو الآتي:

إنّ انقباض فتحة المزمار يقرب ما بين الوترين الصوتيين؛ فتضيق بذلك فتحة المزمار ولكنها تسمح بتسرّب النفس من خلالها، بحيث يندفع الهواء محدثاً اهتزازاً منتظماً تتوقّف درجته على عدد الذبذبات في الثانية، وشدّته على سعة الذبذبة الواحدة.

ويكون الهمس خلافاً للجهر، فالحرف المهموس هو الذي لا يهتزّ معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين التطق به، وليس معنى ذلك انعدام الذبذبات من النفس الذي معه "ولكن المراد بهمس الصوت هو صمت الوترين الصوتيين معه".

3-2 صفة الحرف من حيث الشدة والرّخاوة:

عرّف "سيبويه" الحرف الشّدِيد بأنّ الذي "يمنع الصّوت أن يجري فيه"، والرّخو يكون خلاف ذلك، وهذا التعريف الذي أخذ به اللّغويون بعد سيبويه يقترب إلى تحليل "علم الأصوات" الحديث لظاهرة الشّدّة، وكانّ سيبويه ومن تبعه يومئ إلى انسداد مجرى الهواء أو ضيقه.

وقد عبّر سيبويه عن وجود عارض يعترض الهواء المندفَع من الرّئتين بأوصاف الشّدِيد والرّخو والمنحرف والمكرّر والأنفي، ويقصد "بالشّدِيد" "الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه"، وبعبارتنا الصوت الذي يتمّ فيه التقاء أعضاء النطق التقاء تاما في نقطة ما على المجرى، حيث يتمّ عندها حبس الهواء الخارج، والحروف الشّدِيدة عنده هي: الهمزة(ء) القاف(ق) والجيم(ج) والطاء(ط) والتاء(ت) والذال(د) والياء(ي)، ثمّ يعدّ منها في تفسير بعض اللّغويين: المنحرف والمكرّر والأنفي، وهذا معناه أنّ الأصوات الشّدِيدة على أربعة أنواع:

- أصوات لا يجري فيها الصّوت بل ينحبس انحباسا تاما وهي: الهمزة(ء) والقاف(ق) والكاف(ك) والطاء(ط) والذال(د) والباء(ب).

- وأصوات ينحبس معها الهواء في موضع ثمّ يخرج من موضع آخر وهو الصّوت المنحرف اللّام(ل).

- وأصوات ينحبس معها الهواء في موضع من الفم ثمّ يتمكّن الهواء من الخروج من الأنف وهي: النون(ن) والميم(م).

- وأصوات ينحبس معها الهواء لفترة قصيرة جدا ثمّ ينفث المجرى ويتكرّر ذلك مرات وهو الصّوت المكرر أي الرّاء(ر).

أمّا "الصّوت الرّخو" فهو "الذي يجري فيه الصّوت أي يستمر"، والأصوات الرّخوة عنده هي: الحاء(ح) والغين(غ) والشين(ش) والصاد(ص) والضاد(ض) والزاي(ز) والسين(س) والطاء(ظ) والتاء(ث) والذال(ذ) والفاء(ف).

أمّا الصّوت الباقي وهو العين فوصفه سيبويه بأنّه (بين الرّخوة والشّدِيدة) تصل إلى التّرديد فيها لشبهها بالحاء.

4- صفة الحرف من حيث الإطباق والانفتاح:

يفهم من تعريف سيبويه للإطباق أنّه يتمّ من مواضع الحروف المطبقة إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، فإذا زال الإطباق بقي الصّوت محصوراً في ما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. حيث يقول: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك في مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك؛ فإذا وضعت لسانك فالصّوت محصوراً فيها بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف".

وجعل لحروف الإطباق الأربعة (الصاد(ص) والضاد(ض) والطاء(ط) والظاء(ظ)) موضعين من اللسان، وقال " لولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والطاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنّه ليس شيء من موضعها غيرها". فحروف الإطباق عند سيبويه أربعة وهي: الصاد، الضاد، الطاء، الظاء.

أمّا في الدّراسات الحديثة فقد ميّز الدّارسون بين مصطلحين، أحدهما: الأصوات الطبقيّة وتحدث بارتفاع "مؤخّر اللسان حتّى يتّصل بالطّبق فيسدّ المجرى أو يضيّقه تضيقاً يؤدّي "إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائها"، فتكون الخاء(خ) والعين(ع) والقاف(ق) من الأصوات الطبقيّة. والآخر: أصوات الإطباق وتحدث بارتفاع "مؤخّر اللسان في اتّجاه الطّبق، بحيث لا يتصل به حين يجري النّطق في مخرج آخر غير مطبق"، فأصوات الظاء(ظ) والطاء(ط) والصاد(ص) والضاد(ض) هي أصوات الإطباق.

وهذا التّمييز دقيق جداً بموجبه يمتنع الخلط بين الأصوات التي تنطق من الطّبق باتّصال اللسان به والأصوات التي يتجه اللسان حين النّطق بها إلى الطبق من غير أن يتّصل به ويكون نطقها في مخرج آخر. والإطباق أو التّفخيم عمليّة صوتيّة مصاحبة لموضع الحرف المنطوق وفيها يرتفع طرف اللسان ومؤخّره قليلاً فيتقعر وسطه حتّى يصير كالطبق وينحصر الهواء فيما بينه وبين الحنك الأعلى.

5- الحركة والسّاكن:

أدرک سیبویه الفرق بین الحركة أو (الصائت) والسّاکن أو (الصامت) من حیث ما تقوم به أعضاء النطق عند إنتاجها أو من حیث الوظيفة في بناء الكلمات.

فالحركات الطويلة أي "ألف المد ویاؤه وواوه مجهورة، ومجرى الهواء معها متسع لا يعترضه عارض، فمخرجها - كما يقول - يتسع الهواء الصّادر أشدّ من اتساع غيرها... وإن شئت أجريت الصّوت ومددت... وأخفاهنّ وأوسعهنّ مخرجا الألف... لأنّك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع فيها الياء لسّاكن قبل الحنك".

كما أدرک الفرق بین الحركات الطويلة (اللينة) والقصيرة، لأنّ الثّانية بعض الأولى: "وإنّما الحركات من الألف والياء والواو، وإنّما الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضّمة من الواو". ولكنّه وقع فيما وقع فيه الخليل حيث اعتبر الحركات القصيرة زوائد من الأصول التي هي السواکن أو الصّوامت، يقول: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضّمة زوائد، وهنّ يلحقن الحروف ليوصل إلى المتكلّم به، والبناء هو السّاکن الذي لا زيادة فيه".

6- الإدغام:

وبعد أن استوفى سيبويه الحديث عن صفات الحروف ومخارجها أنهى الباب ببيان الغرض من درسها فيقول: "إنّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصّفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز".

ويعرّف الإدغام فيقول: " أن تخرج حرفين أحدهما ساکن والآخر متحرّك من مخرج واحد بحيث تقوم أعضاء النطق بإنتاجهما دفعة واحدة".

وقد فصلّ في بضعة أبواب نوعين من الإدغام، إدغام المتماثلين والمتقاربين في أغلب حروف العربيّة.

5- جهود ابن جني:

أضاف "ابن جني" إلى الدراسات الصوتية إضافات كثيرة في المصطلحات والتعريفات ومنهج

التحليل وتقديم أفكار عامة أصيلة. وسنحاول تحديد أهم الإضافات التي جاء بها "ابن جني":

والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدّموا التّحويين يسمون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضمة الواو الصّغيرة...".

5- وعن مخارج الحركات القصيرة يقول "ابن جني": " الفتحة أوّل الحركات وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والفتحة بعدها الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو".

6- غالبًا ما يستخدم "ابن جني" مسمى "الحلق والفم" أو "الحلق والفم والشفتين" ليعني جهاز النطق، فمثلاً هنا في معرض الحديث عن الصّوائت الطّويلة وطريقة نطقها يقول: "والحروف التي اتّسعت مخارجها ثلاثة: الألف والياء ثمّ الواو، ووسعها وألينها الألف؛ إلاّ أنّ الصّوت الذي يجري في الألف مخالف للصّوت الذي يجري في الياء والواو والصّوت الذي يجري في الياء مخالف للصّوت الذي يجري في الألف والواو، والعلة في ذلك أنّك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال... فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصّدى المنبعث من الصّدر...".

7- يعقد "ابن جني" مقارنة بين جهاز النطق عند الانسان وآلتي الناي والعقود لما في كلّ منهما من قدرة على عمل الأصوات وإخراجها، فهو يقول: "ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما شبّه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلاً املس ساذجاً، كما يجري الصّوت في الألف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصّوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة، ونظير ذلك أيضاً وتر العود؛ فإنّ الضّارب إذا ضربه مرسل سمعت له صوتاً، فإذا حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر...".

8- ويؤكد "ابن جني" أنّ هذا التشبيه إنّما هو للتوضيح وتقريب المفاهيم لذا يقول: "وإنّما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفنّ مما لنا، ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم".

ثانيا: الدراسات الصّرفيّة العربيّة

أولاً مفهوم علم الصرف:

تمهيد:

تتناثر موضوعات الصّرف في كتاب "سيبويه"، جاء بعضها في ثنايا أبواب النحو مثل التصغير والنسب والجموع، وجاء أكثرها في الأبواب الأخيرة من كتابه، والتي جعلها خالصة للتصريف وتنتهي بباب الإدغام الذي عالج في ثناياه مسائل الأصوات.

1- مفهوم التصريف عند سيبويه:

جاءت كلمة التصريف معرّفة في الجزء الأخير من الكتاب، حيث يقول: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصّفات، والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره في غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل". والمراد بالفعل الميزان الصّرفي المكون من الفاء والعين واللام.

ويتجلى في تعريف "سيبويه" للتصريف موضوعان:

- الأوّل: ما بنت العرب من الأسماء والصّفات، والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وقد أفاض سيبويه في ذكر أبنية هذه الأنواع، فبدأ بأبنية الأسماء والصّفات ثمّ أبنية الأفعال، وكان يبدأ بالحديث عما بُني من الأصول (ثلاثية أو رباعية)، ثمّ يثني بالحديث عما يلحقها من الزوائد، وما يعرض للكلمة من إبدال وإعلال...

- الثاني: ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، وقد بدأ بالحديث في هذا الموضوع بعد ان استوفى أبنية الأسماء والصّفات والأفعال، وقد وضع مسائل

هذا الموضوع في باب الأسماء، هذا ما قيس من غير المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل، تقول في حميصة من رميت رموية، وإنما أصلها "رمية ولكنهم كرهوا ها هنا ما كرهوا في رحوى.....

- وقد وضع سيبويه في هذا الباب وتبعه في ذلك النحاة للتدريب على قواعد التصريف.

2- مفهوم التصريف عند المازني:

ألف "المازني" (ت249هـ) كتاباً أسماه (التصريف) اختصه بهذا الموضوع، وقد شرحه "ابن جني" وسمى شرحه بالمنصف، وقد جمع "المازني" فيه ما تناثر في كتاب سيبويه من مسائل التصريف وصاغة صياغة محكمة.

وهو يدور في مجالين أساسيين:

- الأول: أبنية الكلمات والأسماء والصفات والأفعال.

- الثاني: ما في حروف هذه الكلمات من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وقلب وإبدال وإعلال وإظهار وإدغام وتضعيف، وغير ذلك من كل ما يتعلق باللفظ المفرد، ما عدا مباحث الاشتقاق. وقد أورد "المازني" في كتابه بعض المسائل التي عرضها "سيبويه" تحت عنوان "ما قيس من المعتل الذي لا يتكلم به.

3- مفهوم التصريف عند ابن جني:

شغل "ابن جني" بالتصريف حتى قيل عنه: "لم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنف أحد في التصريف ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه". يقول "ابن جني" في كتابه (التصريف الملوكي): "التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصلية فتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف لها والتصرف فيها، نحو قولك: ضرب فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب أو المفعول قلت: مضروب....".

فمعنى التصريف هو: " هو ما اربناك من التلاعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة، وغير ذلك، وإذا قد ثبت ما قدمناه فليعلم أنّ التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة وبدل وحذف وتغيير، حركة أو سكون وإدغام".

والخلاصة أنّ التصريف عند "المازني" و"ابن جني" القواعد التي يعلم بها ما في الكلمة من أصل وزيادة وحذف وحركة وسكون وإدغام، وفيما سبق ذكره لم يخرج "المازني" و"ابن جني" عن عباءة "سيبويه" وما جاء في كتابه من مسائل هذا العلم، من حديث عن الأبنية وما يعرض لها من تغيير وما يلحقها من معانٍ.

4- المتأخرون والتّصريف:

ضم المتأخرون من النحاة إلى التّصريف مسائل جعلها "سيبويه" في ثنايا أبواب النحو ولم يتعرض لها "المازني" و"ابن جني" في تصريفهما.

فابن الحاجب يعرفه بأنّه: " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"، ومن ثمّ يعدّ التصغير والنسب والجموع من التصريف.

ويعرّفه "ابن مالك" بقوله هو: " تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي"، ثمّ يحدّد مجاله بقوله: " ولا يليق ذلك إلاّ بمشتق أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق ولا مجانس لمشتق، فلا يصرف هو ولا ما توغل في شبيهه من الأسماء".

ويقول بعد ذلك: " ثمّ من التّصريف ما هو ضروريّ كصوغ الأفعال من مصادرها والإتيان

بالمصادر وفق افعالها، وبناء فعّال وفعول من فاعل قصدا للمبالغة وغير ضروريّ كبناء مثال من مثال كقولنا: ضَرَبَ، وهي مثال دحرج من ضرب".

-ويحدّد "ابن هشام" الغرض من التّصريف بقوله: " معنويّ كالذي يحدث من تغيير بنية المفرد في (رجل) إلى بنية الجمع في (رجال)، لفظيّ كالذي يحدث مثلاً عند بناء الفعل الماضي من القول حيث تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها".

ويرى أيضاً أنّ الاشتقاق من التصريف، بينما "المازني" و"ابن جني" لم يتحدثا في مسأله في كتابيهما إلاّ عرضاً عند الحديث عن مسائل "الإبدال" و"الإعلال" وغيرهما. وهو يرى كذلك أنّ من التصريف مسائل غير ضروريّة كبناء مثال من مثال، وهي المسائل التي جعلها "سيبويه" و"المازني" و"ابن جني" من التصريف، وهو ما اصطلح على تسميته بمسائل التمرين".

كما أنّه أشار في نهاية كلامه إلى أنّ التصريف خاص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفّة فلا يخل الحروف وما يشبها من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة. ونستخلص مما سبق أن التصريف عند المتأخرين يطلق على التغيير الذي يحدث في بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي، وهو بهذا أعم إذ يشمل مباحث التصريف عند المتقدمين، ويضمّ مباحث أخرى جعلها سيبويه وكثير من النحاة بين مباحث النحو كالتصغير والنسب والجموع.

5- التصريف والنحو:

مضى بعض النحاة مثل "المبرد" و"ابن السراج" وغيرهما في الطريق التي استنتها "سيبويه" يجمعون مسائل النحو والتصريف في مصنّف واحد، وإن كانوا يفرقون بين نوعين من المسائل:

- النوع الأوّل درسوه مع مباحث النحو مثل التصريف والنسب والجموع والمشتقات.

- النوع الثاني: أخروه إلى الانتهاء من مسائل النحو: مثل الإبدال والإعلال والحذف والنقل...

وعلى هذا فعلم النحو عند هؤلاء شامل لمباحث الصّرف بنوعيهما، يقول "أبو حيان": "علم النّحو مشتمل على أحكام الكلمة"، والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد، فالأوّل قسمان: قسم إعرابيّ وقسم غير إعرابيّ، وسمي هذان القسمان "علم الإعراب" تغليباً لأحد القسمين.

والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصّيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب وضارب ومضروب واضطراب، ومثل التّصغير والتكسير وبناء الآلات والمصادر... وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل التصريف بقسميه، ثمّ يشير إشارة مهمة إلى أنّ النّحاة جرت عادتهم بوضع مسائل الصّرف

التي تتعلّق بتغيير الصّيغ لاختلاف المعاني قبل مسائل التصريف التي لا يترتب على تغيير الصّيغة فيها لاختلاف المعاني وهو يرى أنّ هذه المسائل هي من التصريف.

وفي هذا الصنيع يقول "الأشموني": "وهذا القسم (ما تتغير فيه الصّيغة لاختلاف المعنى) جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة منه".

وهذا بالفعل ما تجري عليه كتب المتأخرين يدرسون مباحث القسم الأول (ما تتغير فيه الصّيغة لاختلاف المعنى) مع مباحث علم النحو لارتباطهما بمباحثه، ويدرسون مباحث القسم الثاني في نهاية كتبهم بعد استيفاء مباحث النحو.

وجرى بعض النحاة في الطّريق التي استنتها المازني بإفراد التصريف بمصنف كما فعل جملة من العلماء العرب منهم:

- ابن جنّي ← في شرحه للتصريف (المنصف).
- ابن جنّي ← التصريف الملوكي.
- الميداني ← نزهة الطرف في علم الصّرف.
- ابن عصفور ← الممتع في التصريف.
- ابن الحاجب ← الشافية وشرحها للرّضي الاسترّبادي.

ثالثاً: الدراسات النحوية القديمة

تمهيد:

إنّ العلماء العرب قد بذلوا جهوداً محمودة في دراسة النّحو العربيّ، لا ينكرها إلاّ جاحد، ينحاز إلى غير الحق والحقيقة، إذ شمر هؤلاء العلماء عن سواعد الجد واستنهضوا عزائمهم الصّادقة وشحدوا همهم لإنشاء علم يحفظ العربية- لغة القرآن الكريم- من اللّحن والاندثار، فقلد كان الدافع عندهم هو الحفاظ على لغة القرآن الكريم دستور الإسلام ومنهاج المسلمين، فما توانت عزائمهم ولا استكانت همهم، بل طفقوا يدفقون بينهم ويتنافسون بهدف الوصول إلى الصّواب في قواعدهم.

إننا لا نستطيع أن نقول بأنّ العلماء العرب قد أصابوا في جمع ما ذكروه في دراسة أبواب النحو المختلفة، أو أنّهم قد استخدموا منهجاً علمياً التزاموا به، أو اتبعوا مسلكاً موحداً من الدرس والتحليل، فلم يكن هذا الهدف المثالي مواتياً لهم أو متوافراً بين أيديهم في هذا الزمان المتقدّم، ولم تكن منهجية البحث من الأمور التي يمكن تحقيقها وتنفيذها سواء بالنسبة للعلماء العرب، أو بالنسبة لغيرهم من العلماء الغربيين.

مثال: إنّ كتاب "سيبويه" الذي يعدّ أول كتاب في النحو العربيّ، يصل إلينا، يعدّ حقاً كتاباً كاملاً متكاملًا في عرض جميع أبواب النحو والصّرف والأصول العربيّة، كما يعدّ نموذجاً حقيقياً لنهج التأليف العربيّ في هذا المجال، حذا حذوه عديد من العلماء لفترة ليست بالقصيرة.

إنّ الرّبط بين أبواب النحو والصّرف والأصوات لم يكن واردًا في ذهن سيبويه وهو يضع كتابه "الكتاب"، فلسنا نلمح ما يؤكّد أنّ "سيبويه" راعى أن يجعل الجملة النحوية هي قمة الدراسات اللغوية، وأنّ هدف اللغوي أو النحويّ ينبغي ان يتركز على تحليل الجملة النحوية عندما جعل أبواب النحو ومسائله في أول الكتاب، أو أنّه أدرك أدرك حقاً أن مستويات الصّرف والأصوات والدلالة، إنّما تأتي في المقام الثّاني باعتبارها مستويات تفسيرية، عندما أحرها بعد أبواب النحو، كما هو الحال في النظرية التوليدية التحويلية التي تعدّ أحدث النظريات اللغوية في البحث اللغويّ الحديث، كما أنّ "سيبويه" لم يشأ أن يبدأ كتابه بمسائل الأصوات ثمّ يتبعها بمسائل الصّرف، منتهياً بأبواب النحو ومسائله موظّفاً الأصوات في خدمة الصّرف، ثمّ يوظّف الأبنية في البناء النحوي، كما هو الحال عند علماء المنهج البنويّ، لم يكن سيبويه يعني هذا الترتيب أو يعي مخالفته له رافضاً لمنهجيته راضياً بالمنهج التوليدي التحويلي.

والحق أنّ "سيبويه" وهو يؤلف "الكتاب" لم يضع في حسبانته شيئاً من هذا ولا ذاك، وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا تتبعنا أبواب الكتاب نجد بعضاً منها تتفق في تناولها مع أسس البنوية وقواعدها كما توجد أبواباً أخرى تتفق في تناولها مع أسس التوليدية التحويلية وقواعدها، ناهيك عن الأبواب الأخرى العديدة التي جاءت متفقة مع المنهج التقليدي.

وسنحاول فيما يلي تقديم ربط بين الدراسات النحوية عند العرب ونظريات البحث

اللساني الحديث:

أولاً الاتجاه التقليدي:

ينبغي أن نؤكد أنّ علماء هذا الاتجاه من اللغويين والنحاة، يتمسكون بمفاهيم لا يجيدون عنها، فهم يتمسكون بقواعد اللغة وبالحرص على نقائها وفصاحتها، مع ضرورة أن تتضمن اللغة مفهوماً جمالياً، يقوم على اعتماد الصيغ اللغوية التي توصف بالصيغ الحسنة، استناداً إلى معيار جمالي بحث، فوظيفة هذه القواعد التقليدية في المقام الأول هو المحافظة على أصالة اللغة وترسيخ مفهوماها الجمالي. ومن ثمّ؛ فإنّ هذا المنهج يعتمد على الأمثلة والشواهد القديمة، مع التمسك بضرورة القياس مع معيار صحتها، باعتبار أنّ الأقدم دائماً هو الأفصح والأصوب، ولذلك كان احتفاؤهم واهتمامهم بالأصول اللغوية المكتوبة.

وإذا كانت التقليدية قد سادت "التفكير اللغوي" بعامة، والنحوي بخاصة، فترة طويلة من الزمان سواء عند العلماء الغربيين أو عند العلماء العرب على السواء، إذ أننا لا نعث على تطوّر أو تغيير على هذه القواعد طوال فترة طويلة، وإذا ما عدنا إلى التقسيمات النحوية اليونانية ابتداءً من "دينيس دي تراس" أو "بولون ديسكون" فإننا لا نجد تغييراً قدر طراً عليه طوال القرون الوسطى، ولا تصادفنا طوال تلك الفترة بحوث تاريخية مقارنة خارج إطار هذا المنهج إلاّ في سنة 190م؛ حيث كتاب "بروجمان ودليك" "الأساس"، وهو أشهر كتاب نحو مقارن في اللغات الهندو أوروبية، وإذا كانت الدراسات النحوية والتقليدية عند العلماء الغربيين لم تكن ذات مسار أو اتجاه واحد، وإنما جاءت في صورة مزيج من الآراء وخليط من الأفكار، ووجهات النظر المتباينة التي ظهرت عبر عصور مختلفة، واستخدمتها مدارس لغوية متعدّدة، اعتمدت فيها على آراء وأقوال عند تركيب الجملة عند أفلاطون وأرسطو، كما اعتمدت كذلك على نظريات عن أجزاء الكلام، تعود إلى الرواقيين، واعتمدت أيضاً على أفكار عن المعنى وطبيعته في بعض فترات القرون الوسطى، واعتمدت كذلك على فرضيات عن علاقة اللغة بالفعل منحدره من قواعد وضعت في القرن الثامن عشر في إنجلترا، كما أنّها اعتمدت على دراسات عن تاريخ اللغة تعود إلى القرن التاسع عشر.

فهذا الخلط والاضطراب الذي ميّز الاتجاه التقليدي في الدراسات اللغوية في أوروبا يجد مثيلاً له في الدراسات النحوية التقليدية عند العلماء العرب، حيث جاءت أعمال هؤلاء خليطاً من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ التي يصعب أن نعثر على الخيوط بينها وان ندرك مدى ارتباطها بعضها ببعض، إنّ هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحاً أو أن تحسّ بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط المتناسق من أساليب البحث، ويمكننا أن نوجز الأساليب والاتجاهات التي اتبعتها النحاة العرب على الوجه الآتي:

1-الاتجاهات الفلسفية والمنطقية:

ويظهر أثر هذه الاتجاهات في كثير من مشكلات النحو العربي من أهمها "مشكلة العامل"، وما تفرع عنها من قضايا فرعية لا حصر لها، فالعامل لا بدّ أن يعمل، ولا بدّ أن يكون له أثر ظاهر أو مقدّر، وكلّ معمول لا بدّ له من عامل، وعن هاتين القضيتين تفرعت مسائل ضخمة، عرفت بالتقعيد والتعسف، من ذلك: مسائل الحذف والاستتار والتنازع والاشتغال.

لقد أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية التي تؤسس على أساسها الدراسات النحوية عند علماء المدرسة التوليدية التحويلية.

ومعلوم أنّ "النحو العربيّ" قائم على فكرة "العامل" وأنّ "الخليل بن احمد الفراهيدي" له دور كبير في تثبيت أصول هذه النظرية، وأنّه هو الذي مدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً، فقد كان يرى أنّ لا بدّ لكل رفع أو نصب أو خفض أو جزم في كلمة من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، وكذلك المبنيّة، والعامل إمّا أن يكون لفظياً مثل: المبتدأ الذي يعمل الرفع في الخبر، والفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعولات، وإمّا أن يكون العامل معنوياً مثل: الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ، والعوامل منها الأدوات ومنها الحروف، ومنها ما هو جازم، ومنها ما ينصب بعده ويرفعه مثل: الفعل، نحو: إنّ وأخواتها، حيث يقول "سيبويه": "زعم الخليل أنّ الحروف عملت عملية الرفع والنصب، حين قلت: كأنّ أخاك زيد، إلاّ أنّه ليس لك ان تقول كأنّ أخوك عبد الله، تريد: كان عبد الله أخوك، لأنّها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضمّر فيها المرفوع كما يضمرون في كان، ومن ثمّ فرقوا بينهما، بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال بعدها، وليست بأفعال".

والعوامل عنده تعمل سواء أكانت ظاهرة أو معنوية، كما أنّ العوامل تحذف، فإنّ المعمولات هي الأخرى تحذف، والمتصفح للكتاب يرى كيف أنّ سيبويه قد عوّل على هذه النظرية في أبواب الكتاب كلّها.

وتحفل جميع كتب النحو العربي بهذه النظرية وبالاعتماد على أسسها وقواعدها، وسوف يتأكد لنا مدى احتفال النظرية التوليدية التحويلية بهذه الفكرة.

2- التأويل والافتراض:

والإتجاه إلى التأويل دليل التناقض في الأحكام، نتيجة لتضارب المناهج أو عدم دقتها، ومعلوم أنّ التأويل ما هو إلاّ محاولة لجعل القواعد تتماشى مع قواعد المنطق، علمًا بأنّ قضايا المنطق لا يجوز تطبيقها على قواعد النحو، ومنها جاءت محاولات النحاة لتفسير علل البناء والإعراب.

3- المعيارية:

اعتمد النحاة العرب على المعيارية، وكانت أبحاثها سائدًا عندهم، حيث أسسوا القواعد وفق قوالب معيّنة من اللّغة، لا يحدون عنها، تلك القوالب هي ما يجب أن يتكلمها الناس، ومن هنا جاء اهتمامهم بتخليص اللغة من الشواذ والشوائب، قصد المحافظة عليها من اللحن والتحريف.

وينبغي أن نؤكد أنّ المنهج التقليدي عند النحاة العرب قد تأكدت صحته في كثير من المعالجات التي قاموا بها وأنّ سلوكهم في هذه المعالجات قد جاء متوافقًا مع ما تنادي به أحدث النظريات اللغوية التي ترى بأنّ القواعد التقليدية ليست بهذه الصّورة من عدم النفع أو الاختلاط، أو أنّها ليس لها ما تعلّمنا، بل على العكس فقد تبينّت بعض الصّفات المميزة في الجملة سواء على المستوى الدلاليّ أو المنطقيّ أو الصّوتيّ، ولكن هذه الصّفات لم تكن هي الصّفات الممتازة تركيبياً، ثمّ إنّها جمعت حول اللّغات التي درستها أكادسًا ضخمة من الأحداث التركيبية، وُصفت وحُللت ثمّ رتبت باعتناء على الرغم من ان الترتيب قد جاء دائماً وفقاً لمقاييس شكلية مثل: وجود اسم موصول أو أداة التعريف أو الجمل المتفرعة، وحيناً آخر جاء وفقاً لمقاييس دلالية في حالة عدم توافقها مع المقاييس الشكلية.

رابعاً: الدراسات العربية في المجال الدلالية

تمهيد:

إنّ تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب قديم، حيث كان البحث في دلالات الكلمات من أهمّ ما تنبه إليه اللغويون العرب واهتموا به اهتماما كبيرا؛ ويعدّ هذا التاريخ المبكر للاهتمام بقضايا الدلالة، نضجا أحرزته العربية، وما الأعمال المبكرة عندهم من مباحث في علم الدلالة كضبط المصحف الشريف بالشكل إلّا خير دليل على ذلك إذ يعدّ عملا دلاليا، فتغيّر ضبط الكلمة يؤدّي حتما إلى تغيير وظيفتها، وهذا يترتب عنه تغيير في معناها.

مكانة الدرس الدلالي في تراثنا العربي:

إنّ الاهتمام بدلالات الألفاظ لم يقتصر على فرع واحد من فروع التراث، وهو الدرس اللغوي بل كاد يشمل العلوم كلّها من فقه وكلام وأصول وبلاغة ونقد ونحو غير أنّ اللغويين كانوا أوسع المشتغلين به أفقا، وأغزرهم مادة، وأخصبهم نتاجا ونتائج.

1- كان صنع المعاجم ابتداء من معجم العين للخليل أول المظاهر وأدّها على ما سبق ذكره، وليس من المستغرب أن يكون للغويين قصب السبق في هذا الميدان لأنّ فهم التراث كلّه مرهون بالتحديد الدقيق لمعاني الألفاظ.

2- يلي ذلك الميل إلى جمع الألفاظ وفق ترتيب فكري، أي سردها تبعا لانتمائها إلى موضوع واحد، حيث ألّف أبو عمر الشّيباني (ت 206هـ) كتاب الإبل، وكتاب النحل والعسل، وألّف الأخفش الأوسط (ت 211هـ) في صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها، وألّف الأصمعي (ت 213هـ) كتاب الشّاء، وألّف أبو نصر أحمد ابن حاتم (ت 231هـ) كتاب الطير، وألّف ابن السكيت (ت 244هـ) منطق الطير.

3- ثم تحوّلت هذه الرسائل إلى كتب جامعة، تعرف بمعاجم المعاني أبرزها فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي (ت429هـ) والمختص لابن سيدا (ت458هـ)، ويعدّ أوسع ما صنف في هذا الباب، وهو محصلة لكل ما جمع الأقدمون من كتب ورسائل، وموسوعة لغويّة ضخمة صبت فيها قرائح اللغويين.

4- وثالث المظاهر التي يتبدّى فيها اهتمام العرب بعلم الدلالة صنع المعاجم على أساس "الاشتقاق"، وأبرز هذه المعاجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ)، ثمّ صنعها على أساس التّمييز بين الاستعمال الحقيقي والاستعمال المجازي للألفاظ، وأبرز ما صنّف من هذا النّمط أساس البلاغة للزّخشي (ت538هـ).

5- ورابعها الدّراسات المتعدّدة الوجوه للظواهر اللّغوية من "ترادف" و"اشتراك" و"تضاد"، وتتبع لتطور الدّلالات، وهي تنتقل من عصر إلى عصر، وأحسن الكتب التي تعقبت تطور الألفاظ من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي ورصدت معانيها وهي تتغيّر كتاب "الزينة" لأبي حاتم الرّزي (ت322هـ).

6- وخامسها ما حرص عليه علماء الأصول من توضيح دقيق لمعاني الألفاظ خوفاً من الخطأ في فهم الكتاب والسنة، ومن يتعقّب كتب الأصول يجد الضّوابط والقواعد الدقيقة تقيّد الألفاظ ليكون تأويلها مستنداً إلى أصول علمية.

7- وسادسها الدّراسات الفنية التي برع فيها أحمد بن فارس وابن جيّ (ت392هـ)، وأحقّ هذه الدّراسات وأجملها تلك المحاولة التي قام بها ابن جيّ من خلال ربط المعاني بالأصوات في عدّة أبواب من خصائصه، أبرزها (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) و(باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني).

8- وسابعها دراسة الأدوات النّحوية، وهذه الدّراسة جاءت ثمرة لتعاون الأصوليين والنّحاة، وهدفت إلى التّحديد الدّقيق لمعانيها، ليكون استخلاص الأحكام من النّصوص مستنداً إلى فهم دقيق يلتقي عنده الفريقان، ولهذا السبب تقع على فصول في كتب الأصول منها الأزهية والجني الدّاني، ومغني اللبيب. بدأ الإحساس بالحاجة إلى دراسة المعنى في المجتمع الإسلامي منذ أحسن بعض الصّحابة -رضوان الله

عليهم- بغموض المعاني¹ الدقيقة² لبعض ألفاظ القرآن الكريم، وفي حياة الرسول صلى الله عليه وسلم كان من السهل على من أحسنّ بذلك الغموض أن يكشفه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم الذي أنزل عليه ذلك القرآن.

هناك بدأ المجتمع الإسلامي شيئاً فشيئاً بضرورتين متلازمتين تلحّان في اتّخاذ دوريهما في الثورة العلمية التي أوجدها الإسلام في ذلك المجتمع العربيّ، ونعني بهما: ضرورة جمع ألفاظ اللّغة، وضرورة تحديد معاني تلك الألفاظ تحديداً علمياً.

دراسة المعنى: أهميتها وأصلاتها

1-أهمية دراسة المعنى: اللغة ألفاظ ذات معان يتفاهم بها الناس؛

-ابن جنّي يعرفها بقوله: "حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم".

-ابن الحاجب: "كلّ لفظ وضع لمعنى" (اللغة)

-جمال الدّين الإسنوي بأثما عبارة عن "الألفاظ الموضوعية للمعاني"؛ أي أنّ الألفاظ شطر اللّغة والمعاني شطرها الآخر.

-فقد أبرز "سيبويه" -في بيانه لواقع النسبة بين المعاني والألفاظ في متداول العربية- موازنة المعاني للألفاظ في اللّغة، حيث يعبّر باللفظ الواحد عن معنى واحد، ثمّ قد يعبّر بألفاظ كثيرة عن معنى واحد، وعن معان كثيرة بلفظ واحد.

-وتلاه كثيرون منهم: أبو هلال العسكري (395هـ) في قوله "إنّ الكلام ألفاظ يشتمل على معان تدل عليها وتعبر عنها" "ولكلّ معنى لفظ يعبر عنه؛ فمن جهل اللفظ بكم عن المعنى" وبنحو ذلك قال عبد

¹ كما غمض معنى "الأب" في قوله تعالى ﴿وفاكهة وأبا﴾ [عبس: 31] على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومعاني ﴿غسلين﴾ [الحاقة: 36]، ﴿وحنانا﴾ [مرم: 13]، ﴿أواه﴾ [هود: 75]، ﴿الزّقيم﴾ [الكهف: 09]، وكذلك معاني ﴿فاطر السماوات﴾ [فاطر: 01]، ﴿رّبنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾ [الأعراف: 89] على ابن عباس رضي الله عنه، حتى تبينت له من كلام الأعراب.

² لم تغب عنهم المعاني الإيمالية؛ فلم يجهلوا أنّ "الأب" مثلاً نبات ولكن الذي غاب عنهم هو تعيينه بين أنواع النبات أو المرعى.

القاهر الجرجاني: "اعلم أنّ لكلّ نوع من المعنى نوعا من اللفظ هو به أخص وأولى، وضربا من العبارة هو بتأديته أقوم وهو فيه أجلى ..."

-ومما يؤكد أنّ العرب قد اهتموا بدراسة المعنى قول ابن جنيّ: "أنّ العرب تهتمّ بالمعاني، وتقدّمها في أنفسها على الألفاظ، وأنّ العرب إنّما تحلّي ألفاظها وتدبلجها وتشيدها وتزخرفها؛ عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصّلا بها إلى إدراك مطالبها"، والمعاني أقوى عند العرب وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها، والألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم -لاشكّ- أشرف من الخادم. (هذه عبارات من مواضع مختلفة من باب عقده ابن جنيّ في الخصائص بعنوان: باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني".

-ويتضح من كلام ابن جنيّ أنّ دراسة المعنى هي الأهم والأخطر في الدّراسة اللّغوية على الحقيقة.

-ومّا يؤكد خطر المعنى في الدّراسات اللّغوية أنّ جانب المعنى هو قائد الدّراسات المنصبة على صياغة الأساليب والألفاظ:

-فقد وضعت قواعد النّحو ورّبت أحكامه على مقتضى المعنى، ومن مقاييسهم في ذلك: -أنّ الاعراب فرع المعنى / -والصرف إنّما هو قواعد لصوغ الصّيغ حسب المعاني الصّرفية، وضبط التّغيّرات التي تعترضها في ذلك، والبلاغة تقنين لبراعة الأساليب في تصوير المعنى المقصود ومطابقة ما يقتضيه الحال منه، وعلى المعاني تدور دراسات النّقد الأدبيّ / إلى جانب دراسات فقه اللّغة التي هي قائمة على المعنى ومخصّصة له.

عناية العرب بمعاني كلامهم: من بين المواقف التي كان العربيّ يستجمع فيها كلّ قصده ليصيب معنى معيّنا بلفظ معيّن:

أ-مواقف تسمية الأبناء:

يقول ابن دريد: واعلم أنّ للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سمّوه تفاقولا على أعدائهم؛ نحو: غالب، وغلاب، وظالم، وعارم، ومقاتل... ومنها ماتفأءلوا به للأبناء، نحو: نائل ووائل وتاج ومدرك وسالم... ومنها ماسّمي بالسّباع ترهيبا لأعدائهم نحو: أسد، وليث، وفراس، وذئب..."

ب-مواقف التلقيب:

وهي كثيرة مشهورة تتناثر أمثلتها في كتب السير والأدب، كقريش وهاشم وقصي والأعشى والمهلهل والتابغة ذو الرمة... ولا شك أنّ هذه الألقاب تستحضر معانيها بوضوح كامل عند إطلاقها.

ج-مواقف إنشاء الشعر:

وما تحمله من قدرة على اقتداح الفكر والتعبير عنها، حيث كانت تعقد المباراة بين الشعراء استناداً إلى معيار القدرة وهو ابتكار المعاني البديعية وإحكام التعبير عنها.

ومن مواقف المباراة الشعرية هذه ما وقع بين امرئ القيس وعلقمة بن عبدة، حيث أنشد كلّ منهما قصيدة طويلة، واحتكما إلى أمّ جندب، ففضّلت علقمة لأنّ امرأ القيس ذجر فرسه وضربه، حيث يقول:

فللسياق أهوب وللسوط درة وللزجر منه وقع أهوج منعب

- في حين أنّ فرس علقمة أدرك الغاية دون ذلك الزجر والضرب والتّحريك حيث يقول:

- فأدركهنّ ثانياً من عنانه يمرّ كمدّ الرّائح المتحلّب

فقد فطنت أمّ جندب إلى ما يدلّ عليه بيت امرئ القيس من بلادة فرسه وهو عكس ما يريد أن يفخر به، في حين يدلّ بيت علقمة على ذكاء فرسه وحقّته.

د-إحساس العرب ببلاغة القرآن وعجزهم عن محاكاته.

نظرية المعنى العربية:

استحوذت الدلالة اللغوية -استعمال ألفاظ اللغة للدلالة على المعاني بصفة خاصة- على عنايتهم، لأنّها أوسع وأقدر على التعبير عن الدقائق والمركّبات بما لا مجال معه للموازنة.

1-ففي صدر الإسلام كانت هناك ضرورة لمواجهة قضية الرّواية بالمعنى في مجال بالغ القداسة (وهو تبليغ نصوص الحديث الشّريف)، فقد جاء ابن مسعود أن رجلاً سأل النّبّي صلى الله عليه وسلم فقال

له: يارسول الله: "تحدّثنا بحديث لا نقدر أن نسوقه كما سمعناه " فقال: "إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدّث".

2- ثارت منذ القرن الأول قضايا تتصل بالمعنى اللغوي كقضية نشأة اللغة والاشتقاق والقياس والصلة بين الألفاظ والمعاني ثمّ الحقيقة والمجاز والمشارك اللفظي والتّرادف.

التحليل اللغوي لكلمة معنى:

تعوّد علماء العرب أن يبدؤوا بيان "المعنى اللغوي" للمصطلح الذي يريدون تعريفه قبل بيان حدّه الاصطلاحي؛ وعلى هذه السنّة نقول: إنه جاء في لسان العرب إنّ: «المعنى و التفسير و التأويل واحد». و "معنى كل كلام مقصده" (مادة عنا). و جاء في تاج العروس ان «معنى القول هو دلالة و مضمونه و مفهومه و فحواه و مقتضاه». وإنّه كذلك: «مَقْصِدُ الكلام أي: المقصود به».

- صيغة نظرية المعنى عند متقدمي العرب: تتمثل هذه النظرية في تعريفهم للمعنى، ويمكن صوغ تعريفهم للمعنى على النحو التالي: معنى اللفظ هو الصورة الذهنية لمسعاه من حيث وضع اللفظ بإزائها و توضيحاً لألفاظ التعريف نذكر أن:

1- الصورة: عموماً- لأي شيء كانت- هي الشكل الذي يحمل خطوط قسماته، و ملاحظه التي تميّزه عن غيره .

2- الذهن: والذهن الذي هو محل الصورة: قوّة للنفس معدّة لاكتساب العلوم التصويرية والتصديقية. وهذه القوة تسمى أيضاً عقلاً، لأنها تعقل -أي تدرك- الأشياء و الأمور(تلتقطها وتسجلها و تميزها بعلامات أو تضيف حسب الخبرة و الاستعداد). و محلّ هذه القوة هو الدماغ اي المخ.

3- و المسمّى: هو الشيء الذي وضع اللفظ ليُسَمِّيهِ، أي يدّل عليه و يعرّ عنه.

4- وعبارة من حيث تبين الجهة التي اعتبرت في الصورة عند تعريف المعنى بها .

5- وكلمة إزاءها تعني -لغويًا- مقابلاً لها، و لكن يقصدها هنا أن اللفظ مقارن للصورة، أي مقترن بها، فهو يدل عليها، و يستدعيها، كما أنّها تستدعيها، كما أنّها تستدعيه.

وختلاصة هذا التعريف أن معنى اللفظ هو الصورة الذهنية التي وُضع اللفظ ازاءها اي لتقترن بها معبراً عنها.

فهذه الصورة الذهنية هي المعنى، لأنها تُعنى، أي تقصد، أي يقصدها المتكلم عندما يعبر عن شيء في ذهنه.

"وعلى هذا قيل الصورة ما يتميز به الشيء في الذهن، فإنّ الأشياء في الخارج اعيان وفي الذهن صور".

المعنى اللغوي في إطار الدلالات:

يقول الجاحظ: «المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، و المتخلجة في نفوسهم، و المتصلة بخواطرهم، و الحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة ووحشية لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، و لاحاجة أخيه و خليفته، ولا معنى شريكه و المعاون له على أمره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره.

وإنما يُحي تلك المعاني ذكرهم لها، و ا خيارهم عنها، واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تُقر بها من الفهم، و تجليها للعقل، و تجعل الخفي منها ظاهراً، و الغائب شاهداً، و البعيد قريباً، و هي التي تلخص المتلبس، و تحل المتعقد، و تجعل المهمل مقيداً، و المقيّد مطلقاً، و المجهول معروفاً، و الوحشي مألوفاً، و العُقل موسوماً، و المرسوم معلوماً.

- وعلى قدر وضوح الدلالة و صواب الإشارة و حُسن الاختصار، و دقة المدخل... يمكن اظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة اوضح و افصح و كانت الاشارة اُبين و اخور كانت انفع و أنجح .
- و الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، و يدعو إليه و يحث عليه، و بذلك نطق القرآن، و بذلك تفاخرت العرب.

- و البيان اسم جامع لكل شيء كشف قناع المعنى، و هتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، و من أي جنس كان الدليل.

- و جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد: أقلها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نُصْبَة، والنُّصْبَة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف و لا تقصر عن تلك الدلالات.

- و لكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبته:

فالألفاظ: هي التي تكشف لك عن اعيان المعاني في الجملة، ثم حقائقها في التفسير، وعن اجناسها و أقدارها، وعن خاصتها و عامتها، عن طبقاتها في السارّ و الضارّ، و عما يكون منها لغوا بهرجا، و ساقطاً مُطْرَحاً.

فأما الإشارة فالبيد و الرأس و بالعين و الحاجب و المنكب اذا تباعد الشخصان، و بالثوب و بالسيف، و قد يتهدد رافع السيف و السوط فيكون زاجراً و مانعاً رادعاً، و يكون وعيداً او تحذيراً*. و الإشارة و اللفظ شريكان، و نعم العونُ هي له، و نعم الترجمان هي عنه: و ما اكثر ما تنوب عن اللفظ: و ما تغني عن الخط، و في الإشارة بالطرف و الحاجب و غير ذلك من الجوارح مؤرق كبير، و معونة حاضرة. و لولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاصّ الخاصّ، و لجَهِلوا هذا الباب البتة... و قد قال الشاعر في دلالات الإشارة:

- أشارت بطرف العين خيفة أهلها* إشارة مذعور و لم تتكلم

- فأيقنتُ أن الطرف قد قال مرحباً* وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم.

وقال آخر:

* وفي العين غنى للمرء ان تنطق افواه*

هذا، و مبلغ الإشارة ابعُد من مبلغ الصوت، فهذا باب تتقدم فيه الإشارة الصوت .

- فأما الخطّ، فما ذكّر الله عز وجل في كتابه من فضيلة الخطّ و الإنعام بمنافع الكتاب،

قوله لنيبه عليه السلام: (اقرأ ورؤك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم) (العلق:3-5)، وأقسم به في كتابه المنزل على نبيه المرسل حيث قال: (نون و القلم وما يسطرون) (القلم:1)، و لذلك قالوا: القلم أحد اللسانين، و قالوا القلم ابقى اثراً و اللسان أكثر هذراً،... والكتاب يقرأ بكل مكان، و يُدرّس في كل زمان و اللسان لا يعدو سامعه و لا يتجاوزه الى غيره

- أما القول في العقْد: هو الحساب دون اللفظ و الخط فالدليل على فضيلته وعظم قدر الانتفاع به قبل الله عز وجل: «فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرَ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ» (الانعام 96). وقال جل و علا: «الرحمن ، علم القرآن خَلَقَ الْإِنْسَانَ، علمه البيان، الشمس والقمر بحسبان»(الرحمان:1-5) و قال جل وعز: «هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نورا وقدّره منازل ليعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك إلا بالحق» (يونس:5) والحساب يشتمل على معانٍ كثيرة، ومنافع جليّة، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله عز وجل معنى الحساب في الآخرة .

* وفي عدم اللفظ وفساد الخط والجهل بالعقد فساد جُلّ النعم وفقدان جمهور المنافع واختلال كل ما جعله الله عز وجل لنا قواماً ومصلحة ونظاماً .

- وأما النُصْبَة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض، وفي كل صامت وناطق وجامد ونام ومقيم وطاعن وزائد وناقص، فالدلالة التي في الموات الجامد كالدلالة التي في المواد الناطق، فالصامت ناطق من جهة الدلالة (بمعنى أنّ المتدبر في مخلوقات الله يدرك قدرته الفريدة في ذلك).

* هكذا حصر "الجاحظ" انواع الدلالات على المعاني في تلك الخمسة وشرح كل نوع بأمثله ووزان بينه وبين غيره.

خلاصة:

1- أن المعنى قائم في الصدور متصوّر في الذهن متخلّج في النفس. و يلفظ هنا أنّه يوحد بين الذهن والنفس والصدر ويعني بها شيئاً واحداً.

2- أن بعض المعاني تحدث بتولّد داخلي عن الفكر «و المتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم».

3- أن المعاني مستورة خفية، وهي في هذا الطور كالميتة، وإنما يجيها ذكرها في ألفاظ تبرزها وتدل عليها «وإنما يجي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها... وهذه الخصال هي التي تثر بها من الفهم، وتخليها للعقل... وتجعل الخفي منها ظاهراً».

4- التفاوت في اظهار المعنى مرتبط بوضوح الدلالة والدقة "وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين و أنور، كان أنفع و أنجع".

5- الألفاظ: -أي لا الإشارة ولا النصبه-، هي التي تكشف عن المعاني بكل أبعادها وبكل مستوياتها... «وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن أجناسها وأقذارها، وعن خاصها وعامها، وعن طبقاتها في السارّ و الضارّ، وعمّا يكون منها لغواً بهوجاً، و ساقطاً مظهرًا»

- إن صورة المعنى في القرنين الأول والثاني استمرت في كلام الجاحظ عنه، وأهم ذلك أن النواة المحورية هي كون المعنى صورة في الذهن (الصدر، القلب، النفس).

أصول النظرية السياقية في التراث العربي:

حتى نبيّن أثر السياق لدى القدماء اللغويين نتناول ظاهرتين دلالتين مهمتين هما ما يعرف "بالمشترك اللفظي" و"الترادف"

1- **المشترك اللفظي**¹: عرف المشترك اللفظي لدى القدماء بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة أو هو ما اتفق لفظه واختلف معناه .ومن

¹والخلاصة أن اللغويين لم ينفوا الاشتراك بل اعترفوا وعدّوه ظاهرة دلالية لا يمكن أن تنكر خارج

السياق، ولكن السياق هو الذي يبيّن أحد دلالاته، وبهذا يكون عامل الغناء وثناء للغة الإنسانية.

أوائل من تعرضوا إلى هذه الظاهرة، أصحاب الغريب الذين تناولوا ألفاظ القرآن الكريم بالشرح و التفسير، فكانوا يستعينون على شرح اللفظة بسياقها الذي ترد فيه، و ذلك فيما سمي "الوجوه و النظائر". وفي أقدم ما وصل إلينا من معاجم المشترك اللفظي هو كتاب المنجد في اللغة لأبي الحسن الهنائي المشهور بكراع، حيث كان يورد الألفاظ المشتركة في سياقاتها المختلفة ليشرح معناها في كل السياق ترد فيه، ففي مادة(صوم)مثلا: يتغير معنى الصور من سياق لآخر، «الصائم من الناس: من لا يأكل ولا يشرب، وهو من الخيل: القائم... ويقال: صام الماء: إذا سكن، وصام النهار: إذا أقام قائم الظهيرة ... وصام النعام صوما: إذا ألقى ما في بطنه»

2- **التضاد:** يبدو أن كان أوفر حظا من الاشتراك، إذ غيَّي به اللغويون العرب قديما، صنف فيه مصنفات خاصة، طبع الكثير منها، صنف فيه من الأقدمين محمد ابن المستنير الملقب "بقطرب"(248هـ) والأصمعي(216هـ)، وابن السكيت(245هـ) و أبو حاتم السجستاني في (395هـ).

3- **الترادف:** الترادف في اللغة التابع، وفي الاصطلاح يقول الفخر الرازي (ت606هـ) في تعريف الألفاظ المترادفة: «هي الألفاظ دالة على مسمى واحد باعتبار واحد»، والمقصود بالاعتبار الواحد أن يكون المترادفان إما اسمين وإما صفتين، لا أن يكون احدهما اسما والآخر صفة، ولا أتّ يكون احدهما صفة، والآخر صفة للصفة، فليس من الترادف (الإنسان و الناطق)، لأن الإنسان اسم و الناطق صفة، وليس منه (الناطق و الفصيح)، لأن الناطق صفة للإنسان، و الفصيح صفة للناطق أي صفة للصفة.

السياق:

شكل المعنى والدلالة محور اهتمام اللغويين العرب منذ القديم ، وكانا جزءا اساسيا في أعمال المعجميين والنحاة والبلاغيين والنقاد والأصوليين وغيرهم ، ذلك أن اللغة لا تكاد تنفصل عن أهم جانب فيها وهو الدلالة .

لكن هل كان القدماء في تناولهم للدلالة والمعنى يصدون عن منهج واضح وتصورات معروفة

لديهم.؟

لقد اعتنى القدماء بدراسة الظواهر اللغوية والدلالية خاصة السياق الذي اعتمد بشكل واضح لدى كل من اللغويين والنجاة والبلاغيين والأصوليين والمفسرين وغيرهم، وسنوضح ذلك من خلال تتبع ما هو مثبت في كتبهم من معالم هذا المنهج .

السياق في نظرية النظم:

لم تكن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني أي محاولة لرصد مختلف السياقات، ما يناسبها من أساليب التعبير، مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو ما يسميه الإمام عبد القاهر الجرجاني باسم النظم الذي هو توحي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام .

فالفصاحة لا يمكن أن توصف بها الكلمة مفردة إلا ضمن مجموع السياق الذي ترد فيه، يقول الجرجاني "ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، لما يفرد فيه اللفظ بالنعته والصفه وينسب فيه الفضل والمزية اليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتامها فيما كانت له دلالته".

المحاضرة الخامسة:

المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية

تمهيد:

تسمى "النظرية الخليلية الحديثة" إلى ربط الماضي بالحاضر، باقتراح قراءة جديدة وتحديدية للتراث اللغوي العربي في ضوء النظريات العلمية الحديثة. وهي امتداد لنظرية النحو العربي (علم العربية) التي وضعها الخليل بن أحمد وسيبويه، ومن جاء بعدهما من العلماء كابن جني وابن فارس، والجرجاني.... وذلك بإعادة قراءة التراث العربي في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، مع قراءة ابستمولوجية (معرفية) دقيقة لمفاهيم النحاة وتصوراتهم وطرق تحليلهم.

سعت هذه النظرية إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب متجاوزة بذلك مرحلة الاقتباس السليبي عند نقلها عن الغرب أو عند نشرها عن العرب.

وقد سلك فيها "عبد الرحمن الحاج صالح" الاتجاه التأصيلي فضلا عن التوافقي (التأصيل بين جوانب من النظرية اللغوية العربية، وجوانب من مناهج النظر اللغوي الحديث).

1-تعريفها:

هي نظرية لسانية جديدة تعتبر امتدادا مباشرا لنظرية النحو العربي الأصلية التي وضعها "الخليل ابن أحمد الفراهدي" (ت 175 هـ) و"سيبويه" (ت 180 هـ)، ومن جاء بعدهما من النحاة العباقرة أمثال ابن جني (ت 391 هـ)، و"الرضي الاستراباذي" (ت 686 هـ)، وغيرهم ممن شافهوا فصحاء العرب، بدءا من القرن الثاني الهجري حتى نهاية الرابع منه. وتعتبر تأويلا علميا لما قاله هؤلاء.

ويرى أصحاب هذه النظرية وأتباع المدرسة الخليلية أنه « لا بد من الرجوع إلى التراث العلمي العربي ... والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الاسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها كل من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب ». فهي تعكس الفكر الخليلي المبدع وتقر المفاهيم والمبادئ التي توصل إليها وأثبتها الخليل ابن أحمد الفراهيدي وأتباعه أصحاب المدرسة الخليلية القديمة، وتعتمد عليها لتحليل اللغة. فهي نظرية بنوية تفرعية

تتم ببنية اللفظ وتحاول الكشف عن الأبنية العامة الأصلية والأبنية التي تندرج فيها وتتفرع عنها. ذلك أن « النحو العربي الذي وضعه النحاة الأولون يبنى في جوهره على تصور منطقي رياضي ».

2- منطلقاتها:

تنطلق هذه النظرية في قراءتها للتراث وتأصيل أفكاره من منطلقين أساسيين هما:

1- التراث لا يفسره إلا التراث؛ فكتاب سيبويه لا يفسره إلا كتاب سيبويه. وفهم التراث يتطلب قراءته والتدقيق فيه دون إسقاط مفاهيم وتصورات لا تراعي خصوصيته.

2- أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، فهناك تراث وتراث.

والتراث الذي اهتمت به النظرية الخليلية هو "التراث اللغوي الأصيل الذي تركه مبدعوا زمان الفصاحة اللغوية الأولى، الذين شافهوا فصحاء العرب، وتحروا الدقة في الحصول على أكبر مدونة لغوية في تاريخ العلوم الإنسانية.

3- مؤسسها:

انبتت هذه النظرية على يد الجزائري "عبد الرحمن الحاج صالح" الذي سعى إلى إعادة إحياء الفكر اللغوي التراثي وتطويره ليتوافق ومتطلبات الرؤية الحديثة، ومتطلبات الحوسبة اللغوية، ومتطلبات تعليم اللغة العربية بمراعاة التقنيات الحديثة، ومتطلبات معالجة بعض الأمراض...

وأرجع "عبد الرحمن الحاج صالح" أسباب الرغبة في إعادة تحديث المنجز التراثي الخليلي إلى

محفزين اثنين، هما:

1- "الفوارق الكثيرة جدا التي تفترق بها أفكار أولئك النحاة عن الأفكار النحوية العربية التقليدية(مثل ما نجده عند ابن مالك مثلا وشرح مؤلفاته)، فالتصور العلمي يختلف فيهما تماما.

2- إجماع الناس في وقتنا بأن فكر الخليل رياضي محض، وهو شيء لا يتفق مع ما يتصوره اللسانيون في الوقت الحاضر. فإذا كان النحو العربي في زمان الخليل وسيبويه بدائيا بالنسبة للسانيات الحديثة، فما هذا الاتجاه الرياضي الذي أجمع معاصروننا على الاعتراف بوجوده عند الخليل".

4- مزايا النظرية الخليلية:

ذكر "عبد الرحمن الحاج صالح" مزايا النظرية الخليلية في النقاط التالية:

- "الموضوعية العلمية: فهي تعتمد على المشاهدة، وهي بذلك علم محض وليست مجموعة اختيارات تعسفية تعرض معيارا لغويا معيناً، وتلغي المعايير الأخرى.
- التمييز بين ماهو راجع إلى التغيير الزمني، وبين ماهو آني خاص بالنظام الباطني للغة.
- اللجوء إلى الصياغة المنطقية الرياضية.

5- المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:

تأسست النظرية الخليلية على مجموعة من المفاهيم، منها: مفهوم الاستقامة وما إليها، وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى/ مفهوم الانفراد في التحليل وما يتفرع من هذا المفهوم/ مفهوم الموضوع والعلامة العدمية/ مفهوم العامل/ مفهوم الأصل والفرع/ مفهوم القياس...

1- مفهوم الاستقامة وما إليها:

يقول "سيبويه" في أول كتابه " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غدا. وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكى زيد يأتيك، وأشبه هذا. وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر". فباستقامة اللفظ تقوم النظرية النحوية العربية، ويميز سيبويه في تقسيمه الكلام بين السلامة الخاصة باللفظ، المستقيم الحسن، والمستقيم المحال، والتي حللها الحاج صالح بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن : سليم في القياس والاستعمال.
 - مستقيم قبيح : غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل.
 - محال : قد يكون سليماً في القياس والاستعمال ولكن غير سليم من حيث المعنى.
- فالجملتان "سأتيك أمس" و"سأتيك غدا" تتناسب مع القواعد التركيبية التي تحكم العلاقة بين الفعل أتى الماضي، وظرف الزمان الدال على الزمن الماضي أمس، هذا عن

المستقيم الحسن، ويتضمن المستقيم القبيح الجملتين (قد زيدا رأيت، وكى زيد سأتيك) لأن القياس على ما اطرده في كلام العرب يقتضي أن يرد بعد (قد، وكى) الفعل لا الاسم؛ وذلك لأن "من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرا أو مضمرا فما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد، وسوف، ولما، ونحوهن فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب". فورد الاسم بعد هذه الحروف في (المستقيم القبيح) لا يخرجها من باب الاستقامة لكونهما ارتبطتا بكلام العرب في الشعر لا في النثر، ولم تطرد قاعدة ورود الاسم بعد الحرفين (قد، وكى) في منثور كلام العرب، وإنما أوردته الضرورة الشعرية.

في حين يخرج المحال عن المعنى الحقيقي الذي وضع له في الأصل فصح بذلك لفظه، واستحال معناه وإذا خرج اللفظ عن المعنى الموضوع له في الأصل كما في المجاز فتعنى البلاغة بنقل المعاني من أصلها الوضعي إلى معنى آخر.

ولعل هذا دليل على أن "النظرية الخليلية الحديثة" تفصل بين التركيب والدلالة على أساس أن مجالهما علمان مختلفان، فالأول منها يعني بقواعد انتظام اللفظ أو الألفاظ؛ أي علم النحو، ويعنى الثاني بالمعنى الدلالي الذي يمكن أن يأتي وفق هذه القواعد، وهو علم البلاغة. ولعل اعتماد "عبد الرحمن الحاج صالح" على مقولة "سيبويه" في تبين دلالة الاستقامة في اللفظ كمفهوم أول تقوم عليه "النظرية الخليلية الحديثة" إلى أنه يشير إلى أن النظرية النحوية العربية قائمة على أساس استقامة الكلام لفظا، فما أورده سيبويه من أقسام الكلام كله يندرج ضمن المستقيم لفظا، بغض النظر عن حسنه أو قبحه أو استحالته.

تحيلنا الاستقامة إلى مركز التحليل عند النحاة القدامى الذين يميزون في تحليلاتهم بين جانبيين من السلامة: السلامة الرجعة إلى اللفظ وحده (التحليل اللفظي)، والسلامة الرجعة إلى المعنى وحده (التحليل المعنوي).، فاللفظ إذا فسر بمفاهيم تخص المعنى فالتحليل معنوي لا غير. أما إذا فسر اللفظ دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي.

2- الانفراد وحد اللفظة:

يحيل الانفراد على "الطريقة التي كان يعتمدها النحاة في ضبط وحدات اللغة والتبرير لها اعتماداً على اللغة ذاتها لا على شيء مفترض".

الاسم المفرد أو اللفظة هو النواة أو الأصل الذي تتفرع عنه عناصر أخرى. ونعني به "الكلمة التي يمكن انفرادها".

تعتمد اللفظة في النظرية الخليلية على معيارين: معيار الوقف والابتداء، ومعيار التمكن.

أ-الوقف والابتداء:

اللفظة هي "أقل ما ينطق به مما ينفصل فيسكت عنده ولا يلحق به شيء ، أو يتبدى فلا

يسبقه شيء. فما ينفرد وينطق، أو ما ينفصل ويتبدأ هو صفة الانفراد". ويمكن ترتيب القطع

اللغوية بالنظر إلى قابليتها للانفصال والابتداء إلى المراتب الآتية:

-وحدات يتبدأ بها ولا يوقف عليها(ما يتبدى ولا ينفصل)، مثل: حروف الجر: إلى، في.

-وحدات لا يتبدى بها ويوقف عليها (ما ينفصل ولا يتبدى)، نحو: تاء الفاعل، في : دخلت،

وجئت...

-وحدات يتبدى بها ويوقف عليها(ما ينفصل و يتبدى)، نحو: قولنا: رجل للجواب عن: من

جاء؟

والأمر أنّ النحاة العرب الأولين اتّبَعوا طريقة علمية موضوعيّة في تحليل الكلام مستغلين مبدأ

الانفصال والابتداء وهما صفتان يتحدد بهما الكلام العربي، و هذا ما يصفونه بأنه: " ما ينفصل وما

يتبدأ".

ويرى "عبد الرحمن الحاج صالح" بأن صفتي الانفصال والابتداء تمكّنان الباحث من:

"استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام و بهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا

يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون و غيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل

تحديدها... هذا المنطق هو في نفس الوقت وحدة لفظية لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى

اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة و على هذا فهي

تحتل مكاناً يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة".

وهنا يتعرض الموضوع إلى مقياس التمكّن، والذي يعني أن القطعة يمكن أن تحتل عددا من الزيادات يمينا و يسارا على صورة التعاقب، و يعتبر هذا الاسم المظهر في العربية أكثر الكلمات تمكنا، يقول الخليل بلسان تلميذه: "إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا لأن المظهر يسكت عنده و ليس قبله شيء و لا يلحق به شيء. والذي يسكت عنده و ليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل و يبدأ".

ومنه نستطيع القول إن النحاة العرب الأولين انطلقوا من أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد والمقصود، ومنطلقهم من كل ما ينفصل و يبدأ، و قد يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه؛ أي أن ينطق من أقل ما ينطق به مما ينفصل و يبدأ (الاسم) و كل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلة، وسمى "سيبويه" هذه النواة بالاسم المفرد أو ما بمنزلة الاسم المفرد وترجمها الحاج صالح بـ "lexie"؛ أي اللفظة. ويوضح هذا الحاج صالح بقوله: "هو أن يمكن بالنسبة إلى قطعة من الكلام أن ينطق بها منفردة لا يسبقها و لا يأتي بعدها شيء مثل "زيد" أو "أنا" أو "كتاب" في الإجابة عن الأسئلة، من هذا؟ ومن خرج؟ وما هذا؟ فالمنطلق منه هو أنه يبني تحديده على مفهوم واحد هو "الانفراد"، والجدير بالملاحظة هو أن هذا المفهوم يوجد في مكان واحد يتقاطع فيه الكلام كلفظ والكلام كخطاب فهو لفظ مسموع له بنية وكلام مفيد لمعنى فيصح أن ينطق منه كمفهوم واضح معقول و مدرك حسيا".

وقد نستطيع القول إن مثل هذه القطعة "كتاب" على حد تعبير الحاج صالح يمكن أن تكون كلاما مفيدا في الإجابة عن الأسئلة ما هذا مثلا، و هذه القطعة من الكلام المفيد التي لا يمكن أن تنحل إلى أكثر من هذا بعملية الوقف تكون منطلقا للحد الإجرائي الذي سيحدد به الاسم، وكذا الفعل وما يدخل عليهما بكيفية صورية، أي دون اللجوء إلى المعنى أو شيء آخر غير اللفظ الدال، وهذه القطعة هي في الوقت نفسه وحدة لفظية لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء، ولا بد: "من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية unité (sémiologique) لا يحددها إلا ما يرجع إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء، ووحدة افادية لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي) و على هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه

اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة. وهذه القطعة هي وحدة لفظية في الوقت نفسه لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء، و وحدة إفادية لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة وتمثل لهذه القطعة على سبيل المثال بكتاب.

ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى مثل: "كتاب" و "بالكتاب" و "كتاب كبير" التي هي مكافئة لها (= بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء(=الانفراد) بإلحاقها ما يسمونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجر على اليمين والإعراب والتنوين أو المضاف إليه وأخيرا الصفة.

ب- التمكن:

أما معيار التمكن فيعني قابلية اللفظة في تحمل الزيادة يمينا ويسارا على محور التعاقب. وللتمكن درجات تترتب هي:

-المتمكن الأمكن: الذي يحمل معناه بداخله ولا يحتاج إلى غيره: اسم الجنس المنصرف، نحو: رجل وفرس وشجرة.

-المتمكن غير الأمكن: ويتمثل في الممنوع من الصرف.

-غير المتمكن ولا أمكن: ويتمثل في الاسم المبني.

والتمكن يعني "أن القطعة يمكن أن تحتل عددا من الزيادات يمينا و يسارا على صورة التعاقب. وعند تطبيق هذين المقياسين نستطيع أن نضع حدودا إجرائية للفعل والاسم مبنية على مبدأ الأصالة والفرعية. و في هذا التحديد الإجرائي يراعي المحوران الأفقي أو التركيبي؛ أي (محور الإدراج) الذي توصل فيه العناصر اللغوية بعضها ببعض. و المحور العمودي أو الاستبدالي؛ أي (محور التصريف) الذي تتفرع فيه الوحدات اللغوية من أصل لا زيادة فيه إلى فرع تكثر فيه الزيادات:" إذ كل شيء مما هو بنية يتحدد بموضعه في داخل الحد الإجرائي أي بإحداثيات تبني على المحور الأفقي الذي يقع فيه التركيب بالزيادة والمحور العمودي الذي هو التحويل والتصريف أي الانتقال من الأصل إلى الفروع".

3-الموضع والعلامة العدمية:

يمثل الموضع " المكان الذي تظهر فيه بعض العناصر اللغوية في مفهوم المثل أو الحد الذي ينطبق على كل مستويات اللغة وهو ناتج عن التحديد الإجرائي، فكل عنصر يتحدد بحمل المجموعة التي يظهر فيها على مجموعات أخرى من جنسها فيظهر بذلك مكانه في داخل المثل أو البنية الجامعة لهذه المجموعات و ليس مكانا ثابتا بالضرورة بالنسبة لمدرج الكلام. فهو الحيز الذي يمكن أن يشغله عنصر معين في البنية و يمكن أن ينعلم هذا العنصر تماما". وخلق الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو ما يسميه "الحاج صالح" بالعلامة العدمية وهي التي: " تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد و المذكر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع، والمثنى، والمؤنث، المصغر)، وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء".

ثم إن الموضوع " لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه فالموضوع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه". وقد يكون الموضع فارغا لأن الموضع شيء وما يحتوي عليه شيء آخر وعملية الزيادة هي التي تحدد المواضع التي يمكن أن تظهر فيه هذه الزوائد مثلا: سيارة، السيارة، في السيارة، ... ومنه نقول إن الموضع هو الحيز الذي يمكن أن يشغله عنصر معين في البنية ويمكن أن ينعلم كذلك، و قد يكون الموضع موقعا أو موضعا اعتباريا، وقد يكون خاليا ففي مثال اللفظة بكتاب موضع أداة التعريف موجود في الاعتبار بين الباء وكتاب إذ قد تظهر فيه أداة التعريف " ال" عند الاقتضاء.

4-العامل:

هو "العنصر الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره من العناصر في الجملة، كجميع الأفعال العربية وما يقوم مقامها، فهو معقول من منقول".

وقد سلك نحاة العربية في تعريفه مسلكين:

"الأول: عد العامل جالبا لأثر إعرابي على المعمول لأجل المعنى.

والثاني: قصر دور العامل على جلب الأثر الإعرابي من غير قرن العامل والمعمول بالمعنى بصفة مطردة."

غير أن التعريف الأول هو الأشمل لأن العامل هو المحرك الرئيسي لعناصر الجملة، والضابط لترتيبها ولعلاقتها والمحدد لوظائفها التركيبية ولإسناد الحركات الإعرابية المناسبة لها. والعامل نوعان: عامل لفظي، كالنواسخ والأفعال. وعامل معنوي، كالاتداء.

5-الأصل والفرع:

استعمل "سيبويه" كلمتي "الأصل والفرع" في قوله: "لأن الأسماء كلها أصول التذكير". وعرف "عبد الرحمن الحاج صالح" الأصل بقوله: "ما يبنى عليه ولم يبن على غيره وهو ما يستقل بنفسه - أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده - ولا يحتاج إلى علامة ليطمايز عن فروعه فله العلامة العدمية « **marque zéro** »". فهو عنصر ثابت مستمر لا يمكن أن ينحل أو يتجزأ إلى أصغر وإلا زال بناؤه و فقد معناه، و من بين خصائصه:

- خال من كل زيادة إيجابية أو سلبية.

- يتعلق وجوده بمفهوم آخر يدعى الفرع.

- ينتمي إلى جميع المستويات.

مثال: المذكر أصل للمؤنث كذلك النكرة أصل للمعرفة.

وأما الفرع عند النحاة العرب هو: "الأصل مع زيادة إيجابية أو سلبية". ويحدده "عبد

الرحمن الحاج صالح" بالعبارات التالية: "والفرع هو الأصل مع زيادة مع شيء من التحويل".

ويمكن القول مما سبق أن الأصل هو العنصر الثابت المستمر، له العلامة العدمية يرمز له

بالرمز صفر(0... الأصل)؛ فعدم الزيادة أو غياب الزوائد أو العلامات هي دائما الميزة الأساسية

للأصل. وهذا ما جعل "سيبويه" يعبر عن مفهوم الأصل أحيانا بعبارة الأول: "فالأفعال أثقل من

الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى" و اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة و هي أشد تمكنا،

لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به... و اعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع، لأن

الواحد الأول، و اعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول و هو أشد تمكنا، و

إنما يخرج التأنيث التذكير. أما: "أصالة الاسم فلأنه يمكن أن يظهر وحده في الكلام، أما الفعل و

الحرف فلا يظهران أبدا إلا مع الاسم أو مع كليهما معا . . . أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى على أصل أو أصول".

والتحويل يحصل إمّا بالانتقال من الأصل إلى الفرع فيكون التحويل طرديا، و إما برد الفروع إلى الأصل فيكون التحويل عكسيا: " تحويل يخضع لنظام من القواعد والتفريع وبالتالي له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع، فكل كيان لغوي بالنسبة للنحاة العرب إما أصل يبنى على غيره أو أصل يبنى على أصل أو أصول".

والأمر أن الأصل هو الذي يكون خاليا من العلامات والزيادات والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل، كلما أضفنا علامة أو زائدة من الزوائد فرعنا عن الأصل وحدة جديدة، ولعل "نوام تشومسكي" في "النظرية التوليدية التحويلية" أشار إلى أن التحويل في هذه النظرية يقتصر على نوع واحد وهو الذي يربط بين البنية السطحية والعميقة للجملة (التحويل في النظرية التوليدية التحويلية)، وهذا ليس إلا نوعاً من التحويل في النظرية العربية و " هو التحويل التقديري فكل كلام يحتمل أكثر من معنى - في أصل الوضع- فإن النحاة يقدرّون لكل معنى لفظاً وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها. ويشمل هذا المفهوم في النحو العربي الأصيل جميع المستويات اللغوية فللكلمة أصول وفروع ، ولللفظة أيضا أصول وفروع، وكذلك مستوى التراكيب.

الأصل هو " ما يبنى عليه ولا يبنى على غيره، ويمثل النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه ولا يتغير". لأما الفرع فهو الأصل مع زيادة، ويحدث ذلك بتفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى أبسط منها ومن ثم أصولاً لها.

المحاضرة السادسة والسابعة:

اللسانيات الغربية والعربية: التأثير والتأثر (1 و2)

اتجاهات البحث اللساني العربي

- تمهيد:

إنّ تحديد لحظة النشأة فيما يتعلّق بالدّرس اللّسانيّ العربيّ يرتبط برصد ظروفها وملاساتها، من حيث ارتباطها بالضرورة بالمناخ العام الذي حكم الفكر العربيّ الحديث ابتداءً ممّا عرف بـ "عصر النهضة العربيّة" أوائل القرن "التاسع عشر" الذي كان وليد ظروف التّدخل الاستعماري في البلاد العربيّة. وقد شكّل القرن "التاسع عشر" منعطفًا حاسمًا في تكوين الفكر العربيّ الحديث، إذ وجد هذا الأخير نفسه أمام ضرورة القيام بمشاريع إصلاحية كبرى على المستويات جميعًا، وضرورة إعادة النّظر في أوضاع هذا الفكر لمواكبة التّطوّر الحاصل في الغرب الذي صدم العرب للمرّة الأولى مع الحادث الاستعماريّ.

- اتجاهات البحث اللّسانيّ العربي:

لقد وضع هذا الوعي العرب أمام نموذجين حضاريين، وجعل اللّسانيات العربيّة الحديثة تعيش حالة من المدّ والجزر بين طرفين وفي ذلك يقول الدكتور "تمام حسان": "وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تضاءل وتمطّى ونفض عن نفسه غبار الموت، فوجد أمامه طريقًا في الماضي يقوده إلى التّراث العربيّ الخصب، ورأى أنّه لو بعث هذا التّراث وأحياه لكان دافعًا لعزّة جديدة لا تقلّ روعة عن التّاريخ العربيّ نفسه، ووجد أمامه طريقًا في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من علوم ومعارف... ثمّ رأى أنّه لو سلك الطّريق الأوّل فحسب لا تقطع به التّاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لا تقطعت به الحياة عن التّاريخ ففضّل أن يأخذ بنصيب من التّراث العربيّ يوحى إليه بالاعتزاز ونصيب من الثّقافة المعاصرة يمنحه العزّة".

يؤكّد "تمام حسان" من خلال هذا القول بأنّ الدّراسات اللّسانية العربيّة الحديثة تتوجّه إلى اتجاهين أساسيين هما: التّوجّه إلى التّراث العربيّ، أو التّوجّه صوب الدّراسات الغربيّة، ويرى كذلك أنّ أفضل طريق هو الجمع بين الاثنين (التوفيق). لذلك اتّخذت اتجاهات البحث اللّساني العربي ثلاثة اتجاهات تتجسّد في:

1- الاتجاه التقليديّ: وهو اتجاه عائد إلى الماضي باعتباره هويّة الأمة الواجب الحفاظ عليها بتكريسها كرؤية صالحة لكلّ زمان ومكان، والتي يعدّ تجاوزها شكلاً من أشكال الخيانة، معتمداً في طرحه على أساليب الاستنطاق محاولاً ربط كلّ جديد يظهر بالتّراث.

2- الاتجاه الحديث: وهو يعمل على تمثّل الحاضر باعتباره عملاً وضع لزمن غير زماننا، ويعالج قضايا لم يعد لها وجود في واقعنا، وهو يمارس عبر طرحه كلّ أشكال الاستيراد والتبني للمناهج والرؤى الغربيّة على النتاج الفكريّ واللّغويّ بحجج مختلفة نحو العلميّة والعالميّة والحدّاثه وغيرها. "وبذلك كان الفكر العربيّ الحديث يتشكّل بقطبين متنافرين: سلفي يحاول أن يعيد إنتاج الموروث الحضاريّ العربيّ الإسلاميّ بصيغته القديمة نفسها، أو بصيغة معدّلة تعديلاً جزئيّاً، وحدائيّ يحاول أن يتبنّى المسار الحضاريّ الغربيّ بكلّ تفاصيله ويعلن القطيعة من القطب الأوّل".

3-الاتجاه التوفيقي:

لقد أجهت اللسانيّات العربيّة الحديثة إلى ما يمكن تسميته باللسانيّات التوفيقيّة التي تتبنّى نموذجاً وصفيّاً يمزج المقولات النظريّة الغربيّة الحديثة بمقولات البحث العربيّ، وكان هذا الموقف الأساسيّ في اللسانيّات العربيّة.

- خلاصة:

ولما كانت الدّراسة اللّغويّة جزءاً من نشاط هذا الفكر يتبع انقسامه وأحواله، فقد خضعت بالفعل إلى ما خضع له هذا الفكر من صراع بين أصول نظريّة مختلفة استمدّت منها وجوده. ولما كانت اللسانيّات العربيّة الحديثة محاولة لنقل النظريّة اللسانيّة الغربيّة الحديثة -بحسب رأي الباحثين- فقد واجهت الصّراع نفسه من مرجعيّات مختلفة، منها ما يتبع البحث الفيلولوجي، ومنها ما يرتدّ إلى التّصورات القديمة التي شكّلتها النظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة. وفي فوضى هذه التّقاطعات حاول البحث اللسانيّ العربيّ أن يبني لنفسه هيكلًا مستقلًا يصف من خلاله اللّغة العربيّة معتمداً على كلّ هذه الأصول النظريّة، مع مراعاة ما يتطلّبه الواقع اللّغويّ اليوم من نظر خاص.

المحاضرة الثامنة:

اللسانيّات التمهيدية واللسانيّات المتخصّصة

صوّر النشاط اللّسانيّ العربيّ

- تمهيد:

وجدت اللسانيات العربية نفسها أمام ضرورة إقامة وضع جديد في البحث اللغوي. وقيام مثل هذا الوضع كان مرتبطاً بضرورة نقل اللسانيات الغربية من سياقها المعرفي إلى سياق ثقافة أخرى هي الثقافة العربية، وبالتالي كان على اللسانيين العرب أن يعيدوا النظر في الموروث اللغوي، وقد كان ذلك أدق مهمة واجهت مشروعهم وكانت أساسية لتسوية مشروعية هذا الخطاب اللساني الجديد.

والمقصود بالخطاب اللساني العربي الحديث هو الخطاب الذي تعكسه الكتابات اللسانية التي تستند نظرياً ومنهجياً للمبادئ التي قدمتها النظريات اللسانية في مختلف اتجاهاتها الأوروبية والأمريكية في إطار ما أصبح يعرف باللسانيات العامة.

فيمكن أن نقول أن صور النشاط اللساني العربي تتمثل في اتجاهات حركة التأليف التي تنوعت بين مصنفات عنت بدراسة مستويات اللغة العربية في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، وأخرى حاولت تقديم اللسانيات الغربية للقارئ العربي، ثم تلك التي كرست لنقد النحو العربي من وجهة النظر الحديثة، وبين حركة الترجمة التي لم تكن حركة واسعة.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه ليس من السهل تصنيف الكتابات اللسانية العربية الحديثة بسبب تداخل المواقف والآراء، وحتى بالنسبة إلى اللساني الواحد "فقد يأخذ بأكثر من موقف دفعة واحدة، أو ينتقل من موقف إلى آخر خلال فترات حياته العلمية. ونظراً للتطورات التي عرفتها النظريات اللسانية فقد عرف الخطاب اللساني بدوره اتجاهات متعددة الأمر الذي يجعل كل محاولة تستهدف ترتيب الكتابة اللسانية وتصنيفها عملية محفوفة بكثير من الصعوبات".

فتصنيف وترتيب الكتابات اللسانية العربية الحديثة يتطلب إحاطة شاملة وفحصاً دقيقاً لمصادر المادة المعروضة للتصنيف وضرورة التحلي برؤية نظرية شاملة ومنهجية عامة وشاملة عن العمل اللساني بسبب الصعوبات الآتية:

- استحالة القيام بتصنيف شامل لانعدام استقرار تام لكل الأدبيات اللسانية العربية الحديثة.
- عدم استقرار الكتابات اللسانية العربية على خط نظري واحد، فقد يعرض اللساني العربي بالدرس والتحليل لقضية معينة من وجهة لسانية يتبع فيها أحدث النظريات اللسانية، لكنه سرعان ما يتبنى في قضية أخرى موقفاً

تقليديًا يعيد فيه ما قاله القدماء، وربما بكيفية أقلّ توفيقًا. وقد يحصل الانتقال من موقف إلى آخر في ثنايا الدراسة الواحدة.

- خضوع عملية التصنيف في معظم الحالات لرؤية صاحبها المنهجية ولموقفه الشخصي من اللسانيات. ومن ثمة لا يعدو أن يكون التصنيف انعكاسًا ذاتيًا لموقف نظريّ ورؤية منهجية معدة قبليًا.

ومع ذلك فقد خضعت الدراسات اللسانية العربية الحديثة إلى الكثير من التصنيفات التي يمكن القول بأنها متشابهة إلى حدٍ بعيدٍ. لكن قد يكون أشملها تصنيف "مصطفى غلفان" لأنه وضح وحدد معايير تصنيف هذه الكتابات اللسانية، علينا أولًا أن نحدد معايير لتصنيفها، ويحصر هذه المعايير في:

1- الغاية أو الهدف من الدراسة.

2- موضوع هذه الدراسة: أهو تراثي أم حيث، أم أنه مزيج بين الاثنين.

3- المنهج المتبع في هذه الدراسة.

وهذه المعايير ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، حيث نخلص في النهاية إلى التصنيف أو التقسيم نفسه،

ويمكن ترجمة ذلك من خلال الجدول الآتي:

الغاية	المنهج	الموضوع	الكتابة (الصنف)
- تبسيط المعرفة اللسانية.	- تعليمي	- النظريات اللسانية: أعلامها، وقضاياها، ومباحثها...	- كتابة تمهيدية
- مقابلة التراث بالفكر الحديث	- القراءة وإعادة القراءة	- التراث اللغوي العربي	- لسانيات التراث
- وصف اللغة العربية	- لسانيّ حديث (تاريخي، وصفي، تقابلي، ...)	- ظواهر من اللغة العربية	- لسانيات عربية

ولا تختلف التصنيفات الأخرى في مضمونها عن هذا التصنيف كثيرًا، حيث تكاد تجمع على أنّ

الكتابات اللسانية العربية الحديثة إما كتابات لسانية تمهيدية تعرف باللسانيات وأبحاثها وأعلامها،

أو لسانيات تراثية تتخذ التراث العربي موضوعاً لها، أو أهما لسانيات عربية تتخذ طواهر من اللغة وتحاول تدريسها.

وسنحاول توضيح هذه التصنيفات وفق النحو الآتي:

1- الكتابات اللسانية العربية التمهيدية (تقديم النظرية اللسانية الغربية):

تعرف الكتابة اللسانية العربية التمهيدية بأنها نمط من التأليف في مجال اللسانيات، تهدف لتبسيط المعرفة اللسانية بالنسبة للطلاب المبتدئ، لأنه لا يملك رصيماً معرفياً كافياً، وتشكل الكتابة اللسانية التمهيدية (أو التيسيرية) طريقة في التأليف لا يمكن لأي علم أن يذيع وينشر بدونها، لذلك من الطبيعي أن يُشكل هذا النوع من التأليف أحد الاهتمامات الأساسية لنشر العلوم وتقريبها إلى القراء.

1-1 دواعي النشأة:

إن المتأمل في النظريات اللسانية الحديثة (على تنوعها وراثها المعرفي) يتأكد أن هذا الكم المعرفي الذي خلفه اللسانيون المحدثون بحاجة إلى بسط معرفي، ذلك أن هذه النظريات اللسانية على اختلاف توجهاتها (بنوية وتوليدية تحويلية ووظيفية تداولية)، إنما وجهت حملتها المعرفية للمتخصصين الذين لم يكتسبوا بعد أسس اللسانيات الحديثة، وتتلخص دواعي نشأة اللسانيات التمهيدية في السببين الآتيين:

أ- تبسيط المعرفة اللسانية:

يعدّ تبسيط المعرفة اللسانية من أهم الدوافع الملقاة على عاتق هذا النمط من الكتابة اللسانية، وهذا ما تعكسه عناوين بعض هذه المؤلفات وخطاب مقدماتها، ومن ذلك كتاب "علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي" لمحمود السّعران، وهو كتاب حاول فيه تهيئة الظروف المواتية للقارئ العربي المبتدئ، حتى يتسنى له تلقي أصول اللسانيات بأيسر السبل، حيث قال في مقدّمته "ولذلك مهّدت لكتابي هذا بمقدّمة طويلة شيئاً ما تهيئة لذهن القارئ الشادي لتلقي أصول هذا العلم بأيسر السبل وأدنى مجهود، ولقد حاولت تبسيط هذا العلم ما وسعني التبسيط، مع حرص على الدقة والسلامة، حتى يستقل القارئ المبتدئ بتحصيل ما فيه ومدارسته، وينتقل منه آمنة إلى مطالعة أصول هذا العلم منقولة إلى العربية أو مكتوبة بلغتها".

ب- إغناء المكتبة اللسانية العربية:

حاولت الكتابات اللسانية التمهيدية إغناء المكتبة اللسانية العربية، ووصل القارئ المبتدئ بما استجد في ميادين البحث اللساني في أوروبا وأمريكا، وهذا ما نلمحه في مقدمات هذا النمط من التأليف، ويمكن أن نمثل لذلك بما ورد في مقدمة كتاب " توطئة لدراسة علم اللّغة " للتهامي الراجي الهاشمي، حيث يقول: " أقدم للقارئ العربي هذا المؤلف الذي يفتح سلسلة من الدراسات اللغوية، وهي سلسلة أقصد من ورائها سد الفراغ الخطير الذي يشتكى منه علم اللّغة في عالمنا العربي، وقد حاولت أن أجمع في هذا العدد كل ما من شأنه أن يعرّف القارئ باللّغة موضوع الدرس".

فالملاحظ على عناوين هذه الكتب وخطابات مقدماتها أنها تسعى جاهدة إلى تبسيط المعرفة اللسانية من جهة، وإغناء المكتبة اللسانية العربية بمراجع حديثة من جهة أخرى.

– الانتقادات التي وجهت للكتابة اللسانية العربية التمهيدية:

على الرّغم من المساهمة المعتبرة للسانيات التّمهيديّة في تقدّم البحث اللّسانيّ العربيّ في بعض مناحيه، فإنّها لم تسلم في نظر الباحثين من بعض الهفوات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الارتباك في تحديد مجال البحث اللّسانيّ: ويرجع هذا الارتباك والغموض إلى طبيعة المصادر التي تقدّمها بعض الكتابات التّمهيديّة، وهي مصادر عامة بعيدة نسبيًا عن اللّسانيّات بمعناها العلميّ الدقيق. كما يفسّر هذا الارتباك بعدم تحديد موضوع اللسانيات تحديداً دقيقاً، فالمتبّع لموضوعات الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة، وتحليلها يلاحظ أنّها حصرت مجالات اللسانيات في نطاقها الواسع، أي دراسة اللّغة في إطارها العام تاريخياً، وحضارياً، واجتماعياً، ونفسياً، ولم تهتم بالمبادئ اللّسانيّة العامة إلاّ في حالات النّادرة.

– غياب تقنيّات التحليل اللّسانيّ: يشكّل الجانب التقنيّ أحد الجوانب الأساسيّة التي تتوسّل بها اللّسانيّات في فرض منهجيّة علميّة للتحليل، غير أنّ الأمر في الكتابة اللّسانيّة التّمهيديّة ليس على هذه الشّكلة. حيث يمكن القول إنّ من النّادر وجود كتابة تعرض التقنيّة المتّبعة في التحليل اللّسانيّ، أي أدوات تقنيّة وطرق إجرائيّة في التحليل المباشر للّغة. رغم أنّ أغلبيّة الكتابات اللّسانيّة التّمهيديّة ذات

منحى وصفي بالأساس، فإنّها لم تعمل على تقديم المنهجية المتبعة في هذا الاتجاه من اتجاهات الكتابات اللسانية الحديثة.

- **عدم مواكبة النظريات اللسانية:** تميّز النظريات اللسانية بالتجدد، وخاصة التماذج المتأخرة منها، كتلك التي عرفها النحو التوليدي، والنحو الوظيفي، غير أنّ المطلع على الكتابات اللسانية العربية التمهيدية يجد أنّها لا تسير على هذه الخطى فهي لا تواكب في مجملها التطورات التي حصلت في البحث اللساني الحديث، وما عرفته النظريات من تغييرات وتطورات جديدة، وتكاد المرحلة التي تتناولها الكتابة التمهيدية المرحلة البنيوية، في إطارها البنيوي في المجلّة.

2- الكتابات التراثية:

حاولت الكتابات اللسانية العربية التراثية إحياء التراث وبعثه من جديد وفق نظرة حداثة؛ حيث تهدف إلى استنطاق التراث العربي، والاستفادة من البحوث اللسانية الحديثة والمعاصرة، إذ تزوّدنا بتقنيات منهجية ضابطة تعيننا على الكشف والتحليل، ومن الطبيعي أن يكون التراث هو ميدان المعركة الأولى بين حاملي العلم الوافد والذين يعدّون أنفسهم حماة التراث. كما أنّ هذا الميدان كان هو الميدان الوحيد الذي يمكن فيه اللسانيات الحديثة أن تثبت جدها في حلّ الإشكالات وتفسير الغوامض والتماس العلل لكل ما قصرت وسائل البحث التقليديّة عن القيام به.

إنّ أوّل ملاحظة يمكن تسجيلها بخصوص هذا الوضع في نظر الباحث "أنّ المنهجية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة، لا تجيب بالتحديد عن جملة من الأسئلة منها: ماذا نقرا؟ وكيف نقرا؟ في ضوء ماذا نقرا؟ إنّها أسئلة تجعل الكتابة اللسانية القرائية لا تستند إلى أساس نظريّ أو منهجيّ محدّد لعدم استناد القراءة نفسها إلى وضع ابستمولوجي محدّد في غياب منهجية واضحة المعالم".

إنّ الهدف هنا هو الكشف عن بعض القضايا النظرية والمنهجية العامة التي تثيرها لسانيات التراث، والكشف عن النتائج المرتبة عن ذلك؛ فالقراءة في هذا النمط من اللسانيات تطرح إشكالات كثيرة منها جملة من القضايا الفكرية تبقى أهمّها إشكالية "هوية" التراث اللغوي وعلاقته بالنظريات اللسانية وتنوعها، ف" إذا تناولنا مثلا المستوى النحويّ لهذا التراث اللغويّ، فإننا نعرف أنّه يشكّل منظومة مرجعية خاصة

بالتقافة العربية الإسلامية القديمة. إنه نسق فكري وضع في فترة تاريخية محدّدة نتيجة عوامل معيّنة، وقام على أساس فكرية معيّنة باعتباره جزءًا من بنية ثقافية عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية (فكرية واجتماعية وسياسية ودينية) غير أنّ تعدّد القراءات يفقد التراث اللغوي العربي خصوصيته الحضارية، وذلك عندما نجعله قابلاً لأن يصاغ حاضراً ومستقبلاً في أيّ نظرية لسانية ممكنة اليوم وغدا. ما تنتهي إليه القراءة أنّه كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإنّ النحو العربيّ يكون قادراً على احتوائها".

إنّ القراءة في لسانيات التراث تهدف إلى البرهنة على صحّة البحوث اللغوية العربية من خلال مقابلتها بالبحوث اللسانية، وهي مقارنة تقوم على التصويت الكلي للبحوث اللغوية، والبحوث اللسانية في الوقت نفسه، وهو يتنافى في منظور الباحث مع مفهوم النظرية وشروطها إذ يجب أن تكون النظرية قابلة للإبطال أو على الأقلّ قابلة للتجاوز، في حين يكون ما تنادي به لسانيات التراث المتمثل في قابلية الفكر اللغوي العربيّ للقبولة والاندماج في مجموع النظريات اللسانية الحديثة أمراً مستحيلاً فلا يمكن - على الأقلّ من الناحية النظرية - البرهنة على صحّة النظريات، كلّ ما يمكن القيام به هو البرهنة على خطئها، وكلّ نظرية لا تقبل الإبطال والدحض هي ميتافيزيقيا "إنّ الفرق بين العلم والميتافيزيقيا هو الإبطال".

إنّ ما تقدّمه لسانيات التراث يجعل أصالة التراث العربيّ مرتبطة أساساً بهذا الشكل من المقابلة، وهذا يعني أنّه لا وجود للتراث اللغوي العربيّ ولا لأصالته إلّا بالارتباط المباشر بالنظريات اللسانية الحديثة.

وبهذه الطريقة أصبحت اللسانيات الغربية الحديثة مقياساً لتقويم أصالة التراث العربيّ القديم لكن الأصل أنّ "أصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار الحضاريّ العربيّ الإسلاميّ وبالشروط التاريخية التي وجمّعت التفكير اللغويّ العربيّ في المسار الذي سار فيه بكلّ الملابس والأبعاد المعروفة.

وبالتالي قراءة التراث العربيّ تكون بالرجوع بالتّصوُّص القديمة في إطارها الذي قيلت فيه، وليس بمطابقتها مع ما هو حديث وما هو غربيّ تحديداً.

وهذا ما يجب أن يكون لأنّ النظر في مبادئ التراث وتقييمها أمر مشروع، خاصة إذا كان الهدف هو تطوير الفكر اللغويّ العربيّ القديم، وكان هذا النظر يعتمد قواعد البحث اللسانيّ السليم بعيداً عن

الدّاتيّة وعن التّأويل، لكنّ النّظر إلى القراءة التي تقدّمها لسانيّات التّراث يكشف أنّها "أقرب ما تكون إلى العمل الفيلولوجيّ من حيث إنّها تضع الشّروح المساعدة على فهم النّصوص القديمة. إنّ القارئ في مجال التراث العربيّ ليس إلّا شارحًا وفيلولوجيًا، إنّما يحاول أن يضع الشّروح المساعدة على فهم النّصوص القديمة فيجد نفسه من أجل تقريب فكر قديم من معاصريه (...) يلجأ إلى استعمال ألفاظ وتعابير جديدة.

وبالتّالي يجب على الكتابة العربيّة اللّسانيّة الحديثة البحث عن الطّرق الكفيلة بدراسة اللّغة العربيّة وفق ما يقتضيه منطق الدّراسة العلميّة وما يقدّمه من أدوات إجرائيّة.

المحاضرة التاسعة:

الكتابة اللسانية العربية الحديثة

الكتابة اللسانية العربية الحديثة (تطبيق المناهج الغربيّة على النّصوص العربيّة):

الواضح من العنوان أنّ أصحاب هذا الاتجاه قاموا بتطبيق التّنتائج التي قدّمتها المناهج الغربيّة الحديثة على النّصوص العربيّة، وبالتّالي استفادت من المناهج اللّسانيّة، وذلك من خلال اعتمادها على ثلاثة اتجاهات:

- اتّجاه بنيوي وصفي.

- اتّجاه توليدي تحويلي.

- اتّجاه تداولي وظيفي.

3-1 الاتّجاه البنيوي (الوصفي):

يرتبط ظهور المنهج البنيوي الوصفي بالعالم اللّغويّ السويسري "فرديناند دي سوسير"، حيث اعتمد هذا الأخير على الوحدات الشّكلية في تقييم الكلام المنطوق بالانتقال من المركب إلى البسيط، وأصبحت "ثورة في عالم الدّراسات اللّغويّة، بما فعلته في ساحة هذه الدّراسات فحوّلت مسارها من قصرها على الدّراسات الفيلولوجيّة على اللّغات.

وهذا ما حاولت الكتابات اللّسانية الوصفية العربيّة تطبيقه على اللّغة العربيّة لكنّها "لم تنطلق - كما فعل اللسانيين الغربيين- من طبيعة اللّغة العربيّة في عمليّة الوصف هاته مكتفية بمحاولة التّطبيق لبعض المفاهيم التي روّجتها اللّسانيّات الوصفية".

كما تميز تعامل الكتابات اللّسانية الوصفية مع مبادئ اللسانيات العامة بالتبسيط، واتسم تعاملها مع قضايا اللغة العربية من الناحية الوصفية بكثير من السطحية بسبب انعدام التحليل الوصفي العميق. فالكتابة الوصفية فعلا لم تنطلق من طبيعة اللّغة العربيّة في عمليّة الوصف هاته كما فعل اللّسانيون الغربيون. بل اكتفت بمحاولة التّطبيق لبعض المفاهيم الوصفية الشّائعة.

3-2 الاتّجاه التّوليديّ التّحويلي:

ظهرت المدرسة التوليدية التحويلية في أمريكا على يد العالم اللّغويّ "نوام تشومسكي" (N.Chomsky)، بعد ثورة لغويّة كبرى في الرّبع الأخير من القرن العشرين. وقد انتبه إلى أهميّة هذه الدّراسات أكثر من واحد من المثقّفين العرب، وذلك في بداية السّبعينات من القرن العشرين فظهر ما يعرف بالكتابة اللّسانية التّوليديّة العربيّة.

وقد واكبت هذه الكتابات بعض التّطوّرات التي عرفتها نظريّة النحو التّوليديّ التّحويلي، لذلك اتّسمت هذه الكتابات بتعدّد مصادرها وأصولها واختلاف النّماذج التّوليديّة التي تمّ من خلالها النّظر إلى قضايا اللّغة العربيّة. وقد نتج عن هذا التّعدّد جملة من التّحليل التي تتبّى وصف اللّغة العربيّة توليديًا،

وأبرز هذه المحاولات محاولة "عبد القادر الفاسي الفهري"، محاولة "خليل أحمد عمارة"، بالإضافة إلى جهود "مازن الوعر"، وغيرهم.

لقد عرضت بعض الكتابات النقدية بتفصيل الأطر النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية والتغيرات التي عرفتها في نظمها الأصلية لتصل إلى الكشف عن خصوصيات الكتابة التوليدية في الثقافة العربية. والمتتبع لمسار الدرس التوليدي في الثقافة العربية يلاحظ أنّ الكتابة التوليدية العربية قد تمكّنت "من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة المتعلقة بطبيعة البنيات العربية صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة ومعجما. وجاءت بعض هذه الكتابات مضاهية شكلا ومضمونا لنظيرتها الغربية الأمريكية وأوروبية من عدّة أوجه، في مقدّماتها تقيدها المطلق بشروط وقواعد البحث العلمي اللساني وخطابه".

لقد عرفت النماذج التوليدية تطوّرات متلاحقة، فرضت على كلّ باحث في إطار البحث اللسانيّ التوليديّ مواكبة المستجدّات والمتغيّرات الطارئة، فقد "أصبحت دراسة اللغة العربية محكومة بجملة من الأصول والمفاهيم النظرية والمنهجية المضبوطة، فبدون معرفة الإطار الذي تندرج فيه هذه الكتابة أو تلك، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال إدراك طبيعة تحليل المقدمة ونتائجها النظرية. فلم يعد ينظر للغة العربية نظرة حرّة اعتباطية قائمة على التأمّل والانطباع، وإنّما تنقيد المقاربة بالإطار النظريّ للنموذج التي تشتغل فيه وتحاول تطبيقه على اللغة العربية مستعملة مجموعة من وسائل الاستدلال والبرهنة على ما تقوم به".

وبالتالي فقد حققت الكتابة التوليدية التحويلية مجموعة من الأهداف من خلال هذه الجهود المتواصلة، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في:

- تمكّنها من صياغة قواعد للظواهر اللغوية المدروسة تتسم بالبساطة والوضوح والأناقة، على غرار ما هو معروف في النحو التوليديّ.

- تقديم قواعد عامة تفسّر المعطيات تفسيراً شمولياً، وهذا ما نجده في كتابات عبد القادر الفاسي الفهري، وداود عبده مثلاً.

وهذه الجهود المتواصلة جعلت الكتابة اللسانية التوليدية العربية تخضع لتعدّد المناهج اللسانية وهو تعدّد تلخّص إيجابياته في:

- إثراء البحث اللسانيّ العربيّ.

- تقريب الدّرس اللسانيّ العربيّ من واقع البحث اللسانيّ العلميّ.

- تعميق المعرفة العلميّة باللّغة العربيّة.

- إثارة إشكالات جديدة واقتراح الحلول المنهجية الممكنة.

- التّحليل العميق والشّامل للغة العربيّة.

لكن هذا لا يعني أنّ الكتابة التّوليدية العربيّة تجاوزت كلّ الصّعوبات، وإمّا هناك بعض

الصّعوبات التي لحّصها الدّارسون في:

- عدم تقديم بحث توليدي كامل للّغة العربيّة.

- تناولها التجزيئي لقضايا اللّغة العربيّة والخلط بين التّماذج اللّسانية، والسّبب في ذلك أنّ التّعامل مع

التّماذج اللّسانية اتّسم برؤية مرحليّة لا تبحث عن المعالجة الشموليّة لظواهر اللّغة العربيّة وإمّا عن تقديم

أشّات ومنوعات من التّحليل التّوليدي الذي ينحصر في الاشتغال بمواد لغويّة منتقاة من اللّغة العربيّة أو

مترجمة من لغات أجنبيّة تلائم النموذج المقترح، وبالتالي تكون الحصيلّة وجود فراغات وقفزات في نحو

اللّغة العربيّة التّوليدي.

- عدم التّدقيق في فرضياتها ومدى ملاءمتها للغة العربيّة.

- أمّا فيما يخصّ الموضوعات والقضايا التي يقترحها التّوليدون، فيلاحظ أنّهم يكتفون بتقديم اللّبنات

الأولى، وهي لبنات أشبه ما تكون بتقارير عامة عن برامج العمل التي يرومون البحث فيها مستقبلاً.

لكنهم سرعان ما يتحوّلون إلى موضوعات جديدة مطبّقين ما ظهر من افتراضات جديدة في البحث

اللسانيّ التّوليديّ دون أن يعودوا -إلا نادراً- لتعميق البحث والتّحليل فيما تمّ وضعه من لبنات أولى

والدّفع بها نحو صياغة شاملة وعامة تأخذ بعين الاعتبار الظواهر المدروسة في تكاملها.

3-3الاتّجاه التّداوليّ الوظيفيّ:

إنّ المتتبّع لمسيرة اللّسانيّات الوظيفيّة ولمصادرها الأساسيّة يلاحظ أنّ تلك المصادر موزّعة بين

المنطق والفلسفة اللّغويّة وبعض النّظريّات الحديثة"، ومن المصادر الأساسيّة في المنطق يمكننا ذكر

أعمال "كارناب" و"راسل" المتعلّقة بظواهر الإحالة والتضمّنات وعلاقة الدّلالة بالتركيب.

أما المصادر الفلسفية فتشمل أعمال "شارل موريس" في نهاية الثلاثينات من هذا القرن العشرين، حيث قسّم "موريس" مجال البحث السيميائيّ إلى مستويات ثلاثة: التركيب، الدلالة والتداول.

كما ساهمت المباحث الفلسفية الحديثة في تطوّر بعض مظاهر الدرس اللسانيّ في الاتجاه التداولي الوظيفي. ويتعلّق الأمر بما عرف بفلسفة اللغة العادية أو الفلسفة التحليلية. ومن رواد هذا الاتجاه "أوستين" على سبيل التمثيل لا الحصر.

ومن خلال عرض "مصطفى غلفان" لتلك المصادر والأسس استنتج غياب أي اهتمام حقيقي بالدراسات التداولية العصرية في الثقافة العربية، والمحاولة الوحيدة التي وقف عليها في محاولة "طه عبد الرحمن" وهو أحد المفكرين العرب الأوائل الذين عرفوا بالفكر التداولي، وحاولوا تطبيقه في بعض اتجاهات الثقافة العربية الإسلامية، فقد اهتم "طه عبد الرحمن" بالقضايا التداولية من وجهة نظر منطقيّة وفلسفية مستمدًا وسائله النظريّة والمنهجية من علمين حقّقا نتائج باهرة، هما: "اللسانيّات والمنطق". وقد اكتسبت هذه النظريّة رؤية منهجية ناقدة تتمّ عن وعي كبير بأهمية المنهج العلمي.

كما عرفت اللسانيّات الوظيفية تطوّرات متلاحقة تمثّلت في أعمال "مدرسة براغ"، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)، وهذا ما عرضت له الكتب بالدرس والتحليل، كما عرضت لمبادئ النحو الوظيفي وبنيته العامة المتمثلة في البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والنية المكونية، وتبنى هذه البنيات بتطبيق ثلاثة أنواع من القواعد: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف التركيبية، والتداولية، وقواعد التعبير، لتصل بعد ذلك إلى نحو اللغة العربية الوظيفي الذي تمثّله كتابات "أحمد المتوكّل"، وهي تتم عن متابعة دقيقة لتطوّرات نظرية النحو الوظيفي الذي وضعه "سيمون ديك"، كما تتميز هذه الكتابات بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية، المحددة بأصول اللسانيّات الوظيفية وتكييفها مع معطيات اللغة العربية، وترتب عن هذه الوحدة في الأسس النظرية النظرة الشمولية لظواهر اللغة العربية المدروسة والتكامل فيما بينها. وقد مكّنه ذلك من وضع جزء هام من "نحو اللغة العربية الوظيفي".

وهذه بعض الصّفات النّظريّة والمنهجية التي ميزت البحث اللّسانيّ العربيّ، وهي مميزات تكشف عن اختلاف وتفاوت واضح بين اللّسانيين العرب كلّ على حسب اتجاهه وطريقته في التعامل مع المعطيات اللّسانية الغربية الحديثة، ومع التّراث اللّغويّ العربيّ، وكذا طبيعة اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها، وهذه الاختلافات هي التي حكمت عجز ونجاح هذه الاتجاهات في تحقيق أهدافها والسمو بالدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث وتوجيهه وجهة صحيحة تتسم بالدّقة والضّبط كما سبق ذكر ذلك.

المحاضرة 11

الدرس الصرفي الحديث "علم المورفولوجيا"

(Morphology-Morphologie)

تمهيد:

إنّ دور اللّسانيات الحديثة بالنسبة للصّرف العربيّ هو إعادة هيكلة قواعده من منظور جديد ليقدم للباحثين والدّارسين بطرق أكثر ملاءمة مع التطوّر العلميّ الذي حدث في المجتمع العربيّ، مع ملاحظة مهمة ينبغي وضعها في الاعتبار وهي أنّ هذا يجب أن لا يقلل من قيمة التراث اللّغويّ العربيّ، بل لا بدّ أن يكون تأكيدًا لقيّمته؛ لأنّ نقطة الانطلاق سوف تكون هي التراث، واللّسانيات تمكّن

الباحث العربي من التطرق إلى تراثه بأدوات علمية دقيقة تجعله يقدمه للقارئ العربي بأسلوب ميسر يتناسب وركب التطور المذهل في المجتمعات والأوساط العلمية، فهذا يعني أنه ينبغي أن تتداخل الأصاله والمعاصرة أو يجمع بينهما في بوتقة واحدة إن صحَّ التعبير.

1- مفهوم الدرس الصرفي الحديث (المورفولوجيا) وطبيعته ومجالاته:

يعدّ علم المورفولوجيا فرعاً من فروع اللسانيات ومستوى من مستويات التحليل اللساني، يعنى بتناول البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معانٍ صرفية. كما يعرف بأنه العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية.

ويلاحظ أنّ الدرس الصرفي في العربيّ مقدّمة للدرس النحويّ وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللسانيّ الحديث أيضاً؛ لأنّ الصّرف باهتمامه ببنية الكلمة إنّما هو من أجل توظيفها في تركيب نحويّ، وأنّ الصّيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصّرفيّ تبقى جامدة، أو تدرس مفردة وتبيّن التغييرات في بنيتها والغرض من ذلك، وتصنّف اسمًا أو فعلاً أو حرفاً تحت أية فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية أو الجمع أو التعريف أو التنكير، فيتناولها النحويّ في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكّم فيها العلاقات النحويّة وتمنحها الحركة والديناميكية وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحويّة، وقد سبق "ابن جني" اللسانيات الحديثة في جعله "الصّرف جزءاً من النحو، فهو يقول في تعريفه للنحو: "النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتنكير والإضافة والنسب والتركيب".

فالتثنية والجمع والتحقير والنسب هي في عرف اللسانيات الحديثة فصائل نحوية، وقد اعتبرها "ابن جني" كذلك في ذكره إياه ضمن وسائل النحو.

ويرى الوصفيون أنّ أهمية الدراسات الصرفية تكمن في أنّها تساعدنا على إيضاح العلاقات بين الكلمات داخل الجمل وعلى تحليل البناء الداخلي للكلمات وحصر المورفيمات المتصلة التي تلحق بكلّ نوع من أنواع الكلمات سواء ألحقت في البداية أو في الوسط أو في الآخر.

وقد أدرك علماءنا القدامى أهمية الصّرف والدور الذي يلعبه في "علم الإعراب"، ولإدراكهم هذا ولعلمهم بأنّ الإعراب لا يقوم إلّا على معطيات الصّرف، فقد مهّدوا لأبواب الدّراسة النحويّة بالحديث

عن الكلمة وأقسامها، وعن الشُّروط الصِّرفية التي لا يصح بها هذا الإعراب أو غيره، وقد وفقوا في استثمار هذه المعطيات الصِّرفية لصالح النحو توفيقاً عظيماً، يقول الدكتور "أحمد قدور": "وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصِّرفية لصالح درسهم الإعرابي الذي صحَّ أن يطلق عليه النحو، لأنَّه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصِّرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد، وقد تنبَّه علماؤنا القدامى إلى الصِّلة الوثقى بين الأصوات والتغييرات الصِّرفية حتى قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض لأصوات العريية ومخارجها وصفاتها". وهو دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم عند حدوده، وإن لم يتبعوه نهجاً لهم في الإجراء الدّرسى، وما ذلك إلا لتشعب المواد المطروحة على بساط البحث وتعدّد وجهات النظر وارتباط العلوم اللغوية بغيرها من العلوم الأخرى نحو المنطق والبحوث الفقهيّة والأصوليّة والكلاميّة.

والفرق بين نظرة الأتجاهين؛ الحديث والقديم إلى علم الصِّرف أنّ الثّاني (القديم) كان يتناوله ضمن القواعد النحوية ولم يكن يتناوله تناولاً مستقلاً بذاته⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك أنّ هذا التناول غلبت عليه النزعة المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدّة باحتكامها إلى قواعد الصّواب والخطأ وحدها، بخلاف الأوّل (الحديث) الذي كانت نظرتة علميّة موضوعيّة ووصفيّة واقعيّة، فالفرق بينهما هو عين الفرق بين عالم اللّغة ومعلّم اللّغة، فعالم اللّغة يفحص ويصف الظواهر اللغويّة ويستقرئ خصائصها من خلال الاستعمال ويصنّفها ويجرّدها ولا يسأل عن الجائر أو غير الجائر، أمّا معلّم اللّغة فهو الذي يسأل عن الصّواب والخطأ والجائر في اللّغة وغير الجائر. فالوصفيّة تستقرئ وتصف وتفسّر، والمعياريّة تقنن وتعدّد وتضع مقاييس الصّواب والخطأ.

2-اهتمامات الدراسات المورفولوجيّة الحديثة:

يهتم "علم المورفولوجيا" بالصّيغ؛ فيدرس الصّور المختلفة للصّيغ (القيم الخلافيّة بينها)، وكذلك القيم المتوافقة، ووظيفة الصّيغ في التراكيب، فهو يحدّد شكل الأسماء وتقسيماتها، وكذلك شكل الأفعال

¹ - صحيح أنّه قد ألفت كتباً- فيما بعد- استقلّت وخصّصت لعلم الصِّرف مع منتصف القرن الرابع الهجري منها: التصريف للمازني الذي شرحه تلميذه "ابن جني" في منصفه الشّهير، ومنها التصريف الملوكي، ثمّ تتابعت المؤلفات التي خصّصت للصِّرف والتي اشتهر منها الممتع لابن عصفور، والمبدع مختصر له لأبي حيان، والثّافيّة لابن الحاجب، ولكن هذا الاستقلال الذي عبرت عنه تلك المؤلفات لم يكن استقلالاً تاماً، ولكنّه استقلال يرضع في اعتباره أنّ الصِّرف والنحو وجهان لعملة واحدة إن صحّ التعبير.

وتقسيماتها، وكذلك شكل الأفعال وتقسيماتها، من حيث الزمن أو التصريف والجمود أو الصّحة والاعتلال أو النقصان والتّمَام... وغير ذلك.

إذن تنصب الدّراسة الصّرفيّة للصّيح على تحديد الشّكل الخارجيّ لها، ووظيفتها وبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف بينها.

ويلاحظ أنّ الأقسام الرّئيسيّة التي تنتظم المسائل الصّرفيّة كما اتّضحت لدى المتأخرين ثلاثة أقسام يضمّ كلّ منها عددًا كبيرًا من الجوانب والقواعد الفرعيّة:

أولها: مخصّص لتصريف الكلمة لغاية معنويّة، وفيه الاشتقاق وأنواعه والنسب والتصغير والزيادة ومعانيها ومسائل التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والجمع والتثنية وغير ذلك.

وثانيهما: موجه لرصد التّغيرات التي تعترى الكلمة لغير غاية معنوية، وفيه الإعلال والإبدال والقلب والنقل والإدغام والإمالة والوقف والتقاء الساكنين وغيرها من قواعد الأداء الصّوتيّة والصّرفيّة.

وثالثها: ما سمي بمسائل التمرين.

وقد فرّق الوصفيون بين "الصّيغة" و"الوزن"، ويطلقون على الصّيغة مصطلح "المورفيم" (morphème)، وعلى "الوزن" مصطلح المورف (morphé)، ويوضّحون أنّ (شارك) مورفيم يدل على المشاركة، و(فاعل) مورف، وأنّ (أفضل) مورفيم يدلّ على التفضيل بينما (أفعل) مورف، فالفرق بين المورفيم والمورف في عرف الوصفيين هو عين الفرق بين الصّيغة والوزن عند علماء الصّرف العرب.

لذلك ينبغي التنبيه إلى ضرورة الوعي بما في التراث العربيّ من أصيل ينبغي الحفاظ عليه وما فيه من زائف ينبغي التخلّص منه، ويكون ذلك عن إدراك ما في المناهج المعاصرة من جديد. يتلاءم مع أسلوبا مع الخصائص الموضوعية للغة العربيّة ولا يتناقض معها غاية، وفلسفة هذا المنهج "تعتمد على ركائز من الالتصاق الكامل بالواقع اللّغويّ والالتزام بما فيه من ظواهر دون تحريف أو تغيير، وغاية الباحث فيه تحليل الصّيح والتراكيب والأساليب المنتميّة إلى مستوى اللّغة الفصحى، بغية الوصول إلى ما تلتزمه من قواعد، وما يطرأ فيها من خصائص دون ان يفرض عليها صورة عقليّة أو يفترض فيها بناءً منطقيًا".

إنّ القدماء أحسنوا فهم درس الصّرف فهماً صحيحاً حين جعلوه مع النّحو علماً واحداً، وحين أشار بعضهم إلى ضرورة دراسته قبل النحو على ما قرّر "ابن جني" في شرحه على تصنيف أبي عثمان، وأشار أيضاً إلى أنّ الكتب القديمة التي أفردتها أصحابها للصّرف امتلأت بكثير من الفروض والتمرينات التي يبلغ بعضها درجة الحيل والألغاز مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكاً في جدواها من ناحية أخرى.

ويعقد "عبدو الراجحي" مقارنة بين تصوّر القدماء وتصور المحدثين لمفهوم الصّرف العربيّ فيقول: "ويعرّف علماء العربية علم الصّرف بأنّه العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربيّة وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء، والمقصود بالأبنية هنا هيئة الكلمة، ومعنى ذلك أنّ العرب القدماء فهموا الصّرف على أنّه دراسة لبنية الكلمة، وهو فهم صحيح في الإطار العام للدرس اللّغويّ، غير أنّ المحدثين يرون أنّ كلّ دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة- أو بعبارة بعضهم- تؤدي إلى اختلاف المعاني النّحويّة، كلّ دراسة من هذا النوع هي صرف".

المحاضرة 12 الدراسات النحوية الحديثة (اللسانيات التركيبية)

المنهج الوصفيّ في الدراسات النحوية:

يعدّ "دي سوسير" رائد المنهج الوصفيّ، وتقوم البنية أساساً على تحليل عناصر اللّسان بالاستعانة بالعناصر الأخرى التي يشتمل عليها ذلك اللّسان، حيث يقوم الباحث بوصف العناصر الصّوتية، محاولاً من خلال الوصول إلى تكوين الوحدات المورفولوجية لتكوّن بدورها العبارات فالجمل.

وإذا كانت البنية وتحليلها هي هدف اللسانيات البنية، فقد كانت أيضاً هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربيّ، فكتاب "سيبويه" يشمل عناصر بنويّة كما أنّ نحاة العربية الأوائل مثل: الخليل بن احمد الفراهيدي قد ميّزوا بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية:

- المستوى الأوّل: ويتمثّل في رصد الأداء وتبعه، وتمثله القواعد المجرّدة التي يغلب عليها الطابع التعليمي.

- المستوى الثّاني: ويتمثّل في علاقة المبنى بالمعنى، وتمثله العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها فلقد أدرك النحاة العرب بحق العلاقة بين المبنى والمعنى، والمبنى عندهم يبدأ من أصغر الوحدات؛ ممثلاً في الأصوات والحروف حيث تمثّل الجملة أكبر الوحدات بناءً.

فلم يكن إذا خافيًا عليهم بحال من الأحوال مفهوم ثنائيتة التركيب الذي يعدّ من أهم خصائص النبوية، فلم يكن هدفهم الأوحده هو القول بالصواب والخطأ اللغويّ فحسب بل إنهم ينطلقون في أبحاثهم إلى فكرة التّضام والتركيب، وما ينشئ عن هذه الفكرة من علاقات، لقد تجلّت هذه الفكرة مع نهاية القرن الرابع الهجريّ عند "ابن جنّي" من علماء اللّغة، وعند "عبد القاهر الجرجاني" من علماء البلاغة.

-أمثلة: يقول "عبد القاهر الجرجاني": "ومعلوم ان ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض بسبب بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، والتعليق فيما بينها طرق معلومة؛ وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعليق اسم باسم، وتعليق اسم بفعل، وتعليق حرف بحرف".

- كما يذكر أيضًا بأنّه يجب أن: "تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأوّل وان تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعًا واحدًا".

- ويقول أيضًا "وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل، ثمّ يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء" وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل".

كلّ هذه النصوص تؤكّد أنّنا أمام عالم يدرك حقيقة العلاقات النحوية بين أبوابه المتعدّدة؛ نحو الاسناد بين المسند والمسند إليه، والتعدية بين الفعل والمفعول به والسببية بين الفعل والمفعول لأجله.

لقد كان بعض النحاة العرب مدرّكين للعلاقة بين مستويات اللّغة، وضرورة اعتماد مسائل النحو على المعطيات الصرفية والصوتية، يأتي في مقدّمة هؤلاء النحاة: "الزّجاجي" و"السكاكي"، ففي حين حاول "الزّجاجي" تطبيق تلك الفكرة من ضرورة اعتماد النحو ومسائله على أبواب الصّرف والأصوات إلاّ أنّه أخفق في ذلك، ولم يوفق كلّ التوفيق، فإنّ "السكاكي" قد اكتفى بإدراك تلك العلاقة دون تطبيق عملي لها مكتفيًا ببيان ضرورة اعتماد أبواب النحو على مسائل الصّرف والأصوات.

إنّ الفكر النبويّ الذي يرى اللّغة بنية منظمة ومتكاملة فيعني بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإضافية من حيث الفصل والوصل، وإبراز الطابع العضوي لأنماط اللّغة، وما يترتب على ذلك من فكرة المعاقبة في الموقع، ثمّ الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام، كل هذه الأمور والمسائل المختلفة حظيت بما كتب النحو العربي وتأليفه، ولم تكن خافية على أذهان النحاة العرب بل إنهم أدركوها وعالجوها باقتدار يحسب لهم.

كما أنّ فكرة الضمائم (وهي فكرة تعتمد على تحديد المكونات الكبرى للجملة من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة وأخرى داخل الجملة، وهي أقوى علاقة تجسّد علاقة الكلمات ببقية عناصر الجملة) لم تكن بغريبة أو ببعيدة عن متناول فكرهم وطرحهم للمسائل النحوية، لقد عرضها النحاة العرب وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملة، لكن هذه التحليلات جاءت في إطار تحديد نوع العلاقة بين كلمات ضميمية، وسموها علاقة إضافة تارة، او علاقة وصل تارة أخرى، أو علاقة تبعية تارة ثالثة، أو علاقة جواب تارة أخرى.

لم تكن التوزيعية التي تأسست في أحضان المدرسة البنوية الأمريكية والتي نلمح بدايتها عند "هاريس" بغريبة أو ببعيدة عن متناول النحاة العرب إذ تركز هذه النظرية على تعريف أقسام الكلام: تعريفًا مكانيًا بحيث لا تعرف بوظيفتها التركيبية التامة، وإنما بتوزيعها، فكل عنصر لغوي له سياقات محدّدة يأتي منها وسياقات أخرى لا يقع فيها.

وليست فكرة "التضام" التي تظهر في أعمال النحاة العرب إلاّ تطبيقًا لمفهوم التوزيعية، ولقد عرف النحاة العرب أنواع الضمائم المختلفة، وحددوا الكلمات التي ينبغي ان تقع في توزيع معيّن، ولا تقع في توزيع آخر، لأنّها لا تصلح لذلك، فالأساس في توزيع الوحدات اللغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى، هذا الأساس هو ما قام به العلماء العرب في أبواب الإضافة والتتابع والجواب وغيرها من الأبواب.

ثالثًا المنهج التوليدي التحويلي:

يرى "تشومسكي" أنّ اللغة عبارة عن " مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة منها طولها محدود ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر، وكل اللغات الطبيعية في شكلها المكتوب والمنطوق تتوافق مع هذا التعريف، وذلك لأنّ كلّ لغة طبيعية تحتوي على عدد متناه من الفونيمات، وكل جملة بالإمكان تصورها كتتابع فونيمات، علمًا بأنّ عدد الجمل غير متناه".

ومن ثمّ فإنّ هذه النظرية لم تعر الوصف أهمية تعادل الهدف الرئيس: المتمثل في إعطاء تفسير لهذه الظاهرة العقلية الإنسانية والتي تسمى اللغة، ومن هنا كان الشغل الشاغل لهذه النظرية هو تحديد صيغة القواعد اللغوية، والتي تمثل ذلك "النظام الذهني"؛ فالقواعد هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية؛ لأنّها النظام الذي عن طريقه يولّد المتكلم (متكلم اللغة المعينة) كلّ الجمل في لغته.

وينبغي أن نؤكد أنّ "تشومسكي" يرى أنّ النظرية اللغوية يجب أن تحلّل قدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل وعلى أن يفهمها، ومن أهم المصطلحات التي اعتمدت عليها هذه النظرية والتي تعدّ أساساً في بنائها:

- الفرق بين الجمل الأصولية والجمل المقبولة: فالجمل الأصولية تستمد أصوليتها من البنية العميقة التي تمثّل القدرة الكامنة أو الكفاءة اللغوية. وأنّ الجمل المقبولة تستمد مقبوليتها من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي المنطوق.

- إذا أجرينا مقابلة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة "التوليدية التحويلية" وبين "القواعد النحوية" التي أرساها العلماء العرب تؤكّد لنا أنّ "النحو العربي" لم يكن بعيداً عن هذه الأسس والأفكار، فإنّ علماً شامخاً من أعلام تراثنا العربيّ ألا وهو العلامة "عبد القاهر الجرجاني" نجده قد سبق "تشومسكي" إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين "العميق" و"غير العميق" من عناصر الجملة؛ حين فرّق بين "النظم" و"الترتيب" و"البناء" و"التعليق"، فجعل "النظم" للمعاني في النفس، وهو تماماً "البنية العميقة" عند "تشومسكي"، أمّا "البناء" فهو "البنية السطحية" الحاصلة بعد "الترتيب" بواسطة الكلمات، كما أنّ "التعليق" هو "الجانب الدلالي" من هذه الكلمات التي في "السياق".

كما لم تكن فكرة "التفسير العقلي للغة" وقواعدها بعيدة عن إدراك "عبد القاهر الجرجاني" ووعيه، فلقد نحا بقواعد اللغة منحى عقلياً شأنه في ذلك شأن النظرية "التوليدية التحويلية"، حيث يؤكّد رائدها أنّ الشغل الشاغل لها هو تحديد "صيغة القواعد اللغوية" التي تمثل ذلك النظام الذهني، فالقواعد إذن هي موضوع الدارسين في هذه النظرية؛ حيث يصرّح قائلاً: "ليس الغرض بنظم الكلم ان توالى ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل".

ويقول أيضاً: " وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها في الكلام حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق".

إنّ "القدرة اللغوية" التي تمثّلها "الكفاءة الذاتية الكامنة" التي يمتلكها كلّ متكلم أو مستمع جيّد للغته، والتي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات وجمل لانهائية، والتي تعدّ من أساسيات النظرية "التوليدية التحويلية"، لم تكن هذه القدرة اللغوية بخافية كذلك عن إدراك "عبد القاهر الجرجاني" أو عن إدراكه

لمدى أهميتها، فهو يقول: "اعلم ان ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي لا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منه". ولعلّ ذلك يؤكّد لنا مدى إدراك هذا العالم الجليل بقواعد "الكفاءة الذاتية"، التي ينبغي أن تتوفر لكلّ متكلم مستمع جيد للغة، ومن ثمّ فإنّ الجمل التي يتم توليدها وفقاً لقواعد الكفاءة الذاتية إنّما هي "جمل أصولية"؛ لأنّها تنتمي إلى الكفاءة الذاتية الصحيحة، والتي لا يخطئ صاحبها؛ لأنّها راسخة في ذهنه رسوخ السليقة، وينبغي على المتكلم أن يراعي قواعد صحتها، لكي يكون كلامه صحيحاً، وجمله سليمة، ويتجلى لنا ذلك في قوله: "وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه؛ فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"، و"منطلق زيد"، و"زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد"، و"زيد هو المنطلق"، و"زيد هو منطلق". فهذه جميعها "جمالاً أصولية" صحيحة استوفت قواعد "الكفاءة الذاتية" وجاءت متوافقة مع الصحة القاعدية، التي وضعها علماء النحو في باب "الخبر".

لقد حسم "عبد القاهر الجرجاني" قضية ربط "النحو" بالدلالة، وبيّن أهمية هذا الربط وضرورة اعتماد "المكوّن التركيبيّ" على "المكوّن الدلاليّ"، تلك العلاقة التي تأخرت النظرية "التوليدية التحويلية" في إدراكها، ومعرفة أهميتها، إلى ظهور كتاب "تشومسكي" الثاني "مظاهر النظرية النحوية" والذي ظهر بعد كتابه الأوّل بعشر سنوات، حيث أدرك "تشومسكي" ضرورة إدخال "المكوّن الدلاليّ" باعتباره "مكوّنًا تفسيريًا"، من أجل إلقاء الضوء على المكوّنات التركيبية التي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئي، بخروجها عن قواعد المألوفة، وصورها البنائية المألوفة، من امثلة التركيب المجازية على شتى أنواعها.

أمّا "القواعد التحويلية" ودورها المهم في إلقاء الضوء على "الأبنية السطحية" للتركيب النحوية المنطوقة، تلك القواعد الفاعلة والتي تستعين في عملية التحويل للأبنية العميقة بالمكوّنات التركيبية والدلالية والفونولوجية، حيث لم تكن هذه القواعد بعيدة عن إدراك "عبد القاهر الجرجاني"؛ فقد عرضها في كتابه "دلائل الإعجاز" وبيّن دورها الفعّال في إلقاء الضوء على التراكيب النحويّة، فلقد عرض باقتدار لقواعد التقديم ذاكراً أنّ ذلك: "باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية"، وبيّن أن التقديم يأتي على وجهين، كما يعرض قواعد "الحذف" ويذكر أنّها تكون إجبارية وتكون اختيارية؛ "فإنّك ترى به

ترك الذكر أفح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأم ما تكون بيانًا إذا لم تبين".

وإذا كان "عبد القاهر الجرجاني" هو الفارس حقًا في مجال النحو التحويلي على النحو الذي أكدناه من إدراكه للعديد من الأسس والمنطلقات التي اعتمدها النظرية "التوليدية التحويلية" فإن "سيبويه" العالم النحويّ الجليل صاحب أول عمل نحويّ متكامل يصل إلينا، وعلى الرغم من كونه يمثل مرحلة النشأة والتكوين لهذا العلم العربيّ، وأنّ النشأة من شأنها أن يعتريها شيء من القصور أو عدم الوضوح؛ فإنّ الذي لا شك فيه أن "كتاب" سيبويه قد جاءنا في صورة مثلى وعلى درجة عليا من درجات الرقي العلمي، ولا ينبغي أن نصدر أحكامًا مجحفة تصف هذا العمل الجليل بالصعوبة أو بعدم المنهجية والاتساق متعللين بأنّه يمثّل البداية.

فإنّ مقابلة فاحصة مدققة بين ما ذكره "سيبويه" عن استقامة الكلام واستحالته في باب عقده لذلك

سماه "باب الاستقامة من الكلام والإحاطة"، والذي يقسمه إلى خمسة أقسام:

1- فمنه مستقيم حسن.

2- ومحال.

3- ومستقيم كذب.

4- ومستقيم قبيح.

5- وما هو محال كذب.

ثمّ يمثّل لهذه الأقسام الخمسة بقوله:

1- "فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غدًا.

2- وأما المحال، فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسأتيك أمس.

3- وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

4- وأما المستقيم القبيح: فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيتك،

وأشبهه هذا.

5- وأما المحال الكذب: فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس".

لقد جعل "سيبويه" الكلام المستقيم ثلاثة أقسام وهي:

1-المستقيم الحسن/2-المستقيم الكذب/3-المستقيم القبيح.

في حين جعل الكلام المحال في قسمين اثنين وهما: 1-المحال / 2-المحال الكذب.

فالكلام عند "سيبويه" إذن قسمان: اثنان لا ثالث لهما، وإنّ مقابلة فاحصة تؤكّد لنا بوضوح مدى الصلة بين مصطلحي: "الكلام المستقيم" و"الكلام المحال" عند "سيبويه"، وبين مصطلحي: الكلام الأصولي، والكلام غي الأصولي عند "تشومسكي".

ولكننا لا نعدم إلى جانب هذين وجود مصطلحات أخرى تتصل بالمصطلحين السابقين، ويمكن تصنيف هذه المصطلحات إلى ما يلي:

1-جيد / 2-عربي

3-كثير / 4-جائز

5-أقيس / 6-غلط.

وتأتي هذه المصطلحات في الكتاب على صورٍ متنوّعة من الأصناف والمسميات على النحو الآتي:

1- ففي مصطلح "جيد" يقول أيضاً: جيد بالغ وأقوى وأجود وأكثر.

2- وفي مصطلح "عربيّ" يقول أيضاً: عربيّ جيد، وعربيّ حسن، وعربيّ جيّد حسن، وعربيّ جائز، وعربيّ كثير.

3- وفي مصطلح "كثير" يقول: أكثر وأكثر وعربية كثيرة وأكثر وأجود، والغالب في كلام الناس، وأعرف وأكثر، وليس بالكثير وقليل وأقل وقليل خبيث.

4- وفي مصطلح "جائز" يقول: جائز بعيد، وجائز قبيح، ولم يجز، لا تقول ولا يجز إلاّ في الشعر.

5- وفي مصطلح "غلط" يقول: خطأ وضعيف وخبيث.

ولا شك أنّ هذه المصطلحات بأوصافها ومسمياتها المختلفة تمت بصلة من الصلات بالمصطلحين

الأساسيين: الاستقامة والإحاطة، وأنها جميعاً تتعلّق بمسألة الاعتماد على الحدس اللّغويّ.

وما يهمنا في هذا المقام أن نؤكّد مجموعة من الأمور المهمة التي اعتمدها "سيبويه" أساساً لكون

الكلام مستقيماً أو محالاً، فيما يسمى عند "تشومسكي" بأصولية الكلام وعدم أصوليته، أو فيما سماه "سيبويه" عربيّاً أو جيّداً.

وإنّ تحليلاً لعناصر الجمل التي أوردها سيبويه" يؤكّد أنّ هذه الجمل يتوافر لها أسباب أصوليتها

وغير أصوليتها، من جانب أسباب مقبوليتها وعدم مقبوليتها من جانب آخر.

1- ففي قوله: **أما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غدًا؛** فإنّ الجملتين السابقتين: جملتان أصوليتان، جاءتا متناسقتين ومتوافقتين مع القواعد التركيبية التي تحكم العلاقة بين الفعل والظرف في اللغة العربية؛ حيث جاء الفعل الماضي "أتى" مع الظرف "أمس"، الدال على الماضي، في حين جاء الفعل المستقبل "سأتيك" مع الظرف **غدًا** الدال على الزمن المستقبل أيضًا، مراعيًا قواعد التصنيف الجزئي الخاصة بصحة التركيب.

2- وفي قوله: **وأما المحال: فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا، وسأتيك أمس،** فإن الجملتين السابقتين جملتان غير أصوليتين وأنهما تفتقدان عناصر المناسبة والموافقة مع القواعد التركيبية التي تحكم العلاقة بين الفعل والظرف في اللغة العربية؛ فليس ثمة تناسب أو توافق بين الفعل الماضي "أتى" والظرف الدال على الزمن المستقبل "غدًا"، وبين الفعل المستقبل "سأتيك" والظرف الدال على الزمن الماضي "أمس"؛ وذلك لأنّ صياغة الجملتين السابقتين قد خرقتا قواعد التصنيف الجزئي التي تتضمن صحة التركيب النحوي.

رابعًا: الدراسات العربية في المجال الدلالية

تمهيد:

إنّ تاريخ نشأة علم الدلالة عند العرب قديم، حيث كان البحث في دلالات الكلمات من أهمّ ما تنبه إليه اللغويون العرب واهتموا به اهتماما كبيرا؛ ويعدّ هذا التاريخ المبكر للاهتمام بقضايا الدلالة، نضجا أحرزته العربية، وما الأعمال المبكرة عندهم من مباحث في علم الدلالة كضبط المصحف الشريف بالشكل إلّا خير دليل على ذلك إذ يعدّ عملا دلاليا، فتغيّر ضبط الكلمة يؤدّي حتما إلى تغيير وظيفتها، وهذا يترتب عنه تغيير في معناها.

مكانة الدرس الدلالي في تراثنا العربي:

إنّ الاهتمام بدلالات الألفاظ لم يقتصر على فرع واحد من فروع التراث، وهو الدرس اللغويّ بل كاد يشمل العلوم كلّها من فقه وكلام وأصول وبلاغة ونقد ونحو غير أنّ اللغويين كانوا أوسع المشتغلين به أفقا، وأغزرهم مادة، وأخصبهم نتاجا ونتائج.

1- كان صنع المعاجم ابتداءً من معجم العين للخليل أول المظاهر وأدّها على ما سبق ذكره، وليس من المستغرب أن يكون للغويين قصب السبق في هذا الميدان لأنّ فهم التراث كلّه مرهون بالتحديد الدقيق لمعاني الألفاظ.

2- يلي ذلك الميل إلى جمع الألفاظ وفق ترتيب فكري، أي سردها تبعاً لانتمائها إلى موضوع واحد، حيث ألف أبو عمر الشيباني (ت 206هـ) كتاب الإبل، وكتاب النحل والعسل، وألف الأنخفش الأوسط (ت 211هـ) في صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها، وألف الأصمعي (ت 213هـ) كتاب الشاء، وألف أبو نصر أحمد ابن حاتم (ت 231هـ) كتاب الطير، وألف ابن السكيت (ت 244هـ) منطق الطير.

3- ثمّ تحوّلت هذه الرسائل إلى كتب جامعة، تعرف بمعاجم المعاني أبرزها فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي (ت 429هـ) والمختص لابن سيدا (ت 458هـ)، ويعدّ أوسع ما صنّف في هذا الباب، وهو محصلة لكل ما جمع الأقدمون من كتب ورسائل، وموسوعة لغوية ضخمة صبت فيها قرائح اللغويين.

4- وثالث المظاهر التي يتبدّى فيها اهتمام العرب بعلم الدلالة صنع المعاجم على أساس "الاشتقاق"، وأبرز هذه المعاجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ)، ثمّ صنعها على أساس التمييز بين الاستعمال الحقيقي والاستعمال المجازي للألفاظ، وأبرز ما صنّف من هذا النمط أساس البلاغة للزخشي (ت 538هـ).

5- ورابعها الدراسات المتعدّدة الوجوه للظواهر اللغوية من "ترادف" و"اشتراك" و"تضاد"، وتتبع لتطور الدلالات، وهي تنتقل من عصر إلى عصر، وأحسن الكتب التي تعقبت تطور الألفاظ من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي ورصدت معانيها وهي تتغيّر كتاب "الزينة" لأبي حاتم الرزي (ت 322هـ).

6- وخامسها ما حرص عليه علماء الأصول من توضيح دقيق لمعاني الألفاظ خوفاً من الخطأ في فهم الكتاب والسنة، ومن يتعقّب كتب الأصول يجد الضوابط والقواعد الدقيقة تقيد الألفاظ ليكون تأويلها مستندا إلى أصول علمية.

7- وسادسها الدّراسات الفنية التي برع فيها أحمد بن فارس وابن جيّ (ت392هـ)، وأحقّ هذه الدّراسات وأجملها تلك المحاولة التي قام بها ابن جيّ من خلال ربط المعاني بالأصوات في عدّة أبواب من خصائصه، أبرزها (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني) و(باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني).

8- وسابعها دراسة الأدوات النّحوية، وهذه الدّراسة جاءت ثمرة لتعاون الأصوليين والنّحاة، وهدفت إلى التّحديد الدّقيق لمعانيها، ليكون استخلاص الأحكام من النّصوص مستندا إلى فهم دقيق يلتقي عنده الفريقان، ولهذا السبب تقع على فصول في كتب الأصول منها الأزهية والجنى الدّاني، ومغني اللبيب. بدأ الإحساس بالحاجة إلى دراسة المعنى في المجتمع الإسلامي منذ أحسنّ بعض الصّحابة -رضوان الله عليهم- بغموض المعاني¹ الدّقيقة² لبعض ألفاظ القرآن الكريم، وفي حياة الرّسول صلى الله عليه وسلم كان من السهل على من أحسنّ بذلك الغموض أن يكشفه بسؤال النبيّ صلى الله عليه وسلّم الذي أنزل عليه ذلك القرآن.

هناك بدأ المجتمع الإسلاميّ شيئا فشيئا بضرورتين متلازمتين تلحّان في اتّخاذ دوريهما في الثورة العلمية التي أوجدها الإسلام في ذلك المجتمع العربيّ، ونعني بهما: ضرورة جمع ألفاظ اللّغة، وضرورة تحديد معاني تلك الألفاظ تحديدا علميّا.

دراسة المعنى: أهميتها وأصالتها

1- أهمية دراسة المعنى: اللغة ألفاظ ذات معان يتفاهم بها النّاس؛

- ابن جيّ يعرفها بقوله: "حدّ اللّغة أصوات يعبرّ بها كلّ قوم عن أغراضهم".

- ابن الحاجب: "كلّ لفظ وضع لمعنى" (اللغة)

¹ كما غمض معنى "الأب" في قوله تعالى ﴿وفاكهة وأبا﴾ [عبس: 31] على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومعاني ﴿غسلين﴾ [الحاقة: 36]، ﴿وحنانا﴾ [مریم: 13]، ﴿أواه﴾ [هود: 75]، ﴿الرّقيم﴾ [الكهف: 09]، وكذلك معاني ﴿فاطر السماوات﴾ [فاطر: 01]، ﴿رّبنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾ [الأعراف: 89] على ابن عباس رضي الله عنه، حتى تبينت له من كلام الأعراب.

² لم تغب عنهم المعاني الإيمالية؛ فلم يجهلوا أنّ "الأب" مثلا نبات ولكن الذي غاب عنهم هو تعيينه بين أنواع النبات أو المرعى.

-جمال الدين الإسنوي بأثما عبارة عن "الألفاظ الموضوعة للمعاني"؛ أي أنّ الألفاظ شطر اللّغة والمعاني شطرها الآخر.

-فقد أبرز "سيبويه" -في بيانه لواقع النسبة بين المعاني والألفاظ في متداول العربية- موازنة المعاني للألفاظ في اللّغة ، حيث يعبر باللفظ الواحد عن معنى واحد، ثمّ قد يعبر بألفاظ كثيرة عن معنى واحد، وعن معان كثيرة بلفظ واحد.

-وتلاه كثيرون منهم: أبو هلال العسكري (395هـ) في قوله "إنّ الكلام ألفاظ يشتمل على معان تدل عليها وتعبر عنها" ولكلّ معنى لفظ يعبر عنه؛ فمن جهل اللفظ بكم عن المعنى "وبنحو ذلك قال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنّ لكلّ نوع من المعنى نوعا من اللفظ هو به أخص وأولى، وضربا من العبارة هو بتأديته أقوم وهو فيه أجلى ..."

-ومما يؤكد أنّ العرب قد اهتموا بدراسة المعنى قول ابن جنيّ: "أنّ العرب تهتمّ بالمعاني، وتقدّمها في أنفسها على الألفاظ، وأنّ العرب إنّما تحلّي ألفاظها وتدبلجها وتشيدها وتزخرفها؛ عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصّلا بها إلى إدراك مطالبها"، والمعاني أقوى عند العرب وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها، والألفاظ خدم للمعاني، والمخدوم -لاشكّ- أشرف من الخادم. (هذه عبارات من مواضع مختلفة من باب عقده ابن جنيّ في الخصائص بعنوان: باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني".

-ويتضح من كلام ابن جنيّ أنّ دراسة المعنى هي الأهم والأخطر في الدّراسة اللّغوية على الحقيقة.

-ومما يؤكد خطر المعنى في الدّراسات اللّغوية أنّ جانب المعنى هو قائد الدّراسات المنصبة على صياغة الأساليب والألفاظ:

-فقد وضعت قواعد النّحو وربّبت أحكامه على مقتضى المعنى، ومن مقاييسهم في ذلك: -أنّ الاعراب فرع المعنى/ -والصرف إنّما هو قواعد لصوغ الصّيغ حسب المعاني الصّرفية، وضبط التّعيرات التي تعزيها

في ذلك، والبلاغة تقنين لبراعة الأساليب في تصوير المعنى المقصود ومطابقة ما يقتضيه الحال منه، وعلى المعاني تدور دراسات النقد الأدبي / إلى جانب دراسات فقه اللغة التي هي قائمة على المعنى ومخصّصة له.

عناية العرب بمعاني كلامهم: من بين المواقف التي كان العربيّ يستجمع فيها كلّ قصده ليصيب معنى معيّنا بلفظ معيّن:

أ- مواقف تسمية الأبناء:

يقول ابن دريد: واعلم أنّ للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سمّوه تفاقلاً على أعدائهم؛ نحو: غالب، وغلاب، وظالم، وعارم، ومقاتل... ومنها ماتفأءلوا به للأبناء، نحو: نائل ووائل وتاج ومدرك وسالم... ومنها ما سمّوا بالسبّاع ترهيباً لأعدائهم نحو: أسد، وليث، وفراس، وذئب..."

ب- مواقف التلقب:

وهي كثيرة مشهورة تتناثر أمثلتها في كتب السير والأدب، كقريش وهاشم وقصي والأعشى والمهلهل والتابغة ذو الرّمة... ولا شك أنّ هذه الألقاب تستحضر معانيها بوضوح كامل عند إطلاقها.

ج- مواقف إنشاء الشعر:

وما تحمله من قدرة على اقتداح الفكر والتّعبير عنها، حيث كانت تعقد المباراة بين الشعراء استناداً إلى معيار القدرة وهو ابتكار المعاني البديعية وإحكام التعبير عنها.

ومن مواقف المباراة الشعرية هذه ما وقع بين امرئ القيس وعلقمة بن عبدة، حيث أنشد كلّ منهما قصيدة طويلة، واحتكما إلى أمّ جندب، ففضّلت علقمة لأنّ امرأ القيس ذجر فرسه وضربه، حيث يقول:

فللسياق ألهوب وللسوط درة وللزجر منه وقع أهوج منعب

- في حين أنّ فرس علقمة أدرك الغاية دون ذلك الزّجر والضّرب والتّحريك حيث يقول:

- فأدركهنّ ثانيا من عنانه يمرّ كمدّ الرّائح المتحلّب

فقد فطنت أم جندب إلى ما يدلّ عليه بيت امرئ القيس من بلادة فرسه وهو عكس ما يريد أن يفخر به، في حين يدلّ بيت علقمة على ذكاء فرسه وحقّته.

د- إحساس العرب ببلاغة القرآن وعجزهم عن محاكاته.

نظرية المعنى العربيّة:

استحوذت الدلالة اللغوية - استعمال ألفاظ اللّغة للدلالة على المعاني بصفة خاصة - على عنائتهم، لأنّها أوسع وأقدر على التّعبير عن الدّقائق والمركّبات بما لا مجال معه للموازنة.

1- ففي صدر الإسلام كانت هناك ضرورة لمواجهة قضية الرّواية بالمعنى في مجال بالغ القداسة (وهو تبليغ نصوص الحديث الشّريف)، فقد جاء ابن مسعود أن رجلاً سأل النّبّي صلى الله عليه وسلم فقال له: يارسول الله: "تحدّثنا بحديث لا نقدر أن نسوقه كما سمعناه" فقال: "إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدّث".

2- ثارت منذ القرن الأول قضايا تتصل بالمعنى اللّغوي كقضية نشأة اللّغة والاشتقاق والقياس والصلة بين الألفاظ والمعاني ثمّ الحقيقة والمجاز والمشارك اللفظي والتّرادف.

التحليل اللغوي لكلمة معنى:

تعوّد علماء العرب أن يبدءوا ببيان "المعنى اللغوي" للمصطلح الذي يريدون تعريفه قبل بيان حدّه الاصطلاحي؛ وعلى هذه السنّة نقول: إنه جاء في لسان العرب إنّ: «المعنى و التفسير و التأويل واحد». و "معنى كل كلام مقصده" (مادة عنا). و جاء في تاج العروس ان «معنى القول هو دلالته و مضمونه و مفهومه و فحواه و مقتضاه». وإنّه كذلك: «مَقْصِدُ الكلام أي: المقصود به».

- صيغة نظرية المعنى عند متقدمي العرب: تتمثل هذه النظرية في تعريفهم للمعنى، ويمكن صوغ تعريفهم للمعنى على النحو التالي: معنى اللفظ هو الصورة الذهنية لمسعاه من حيث وضع اللفظ بإزائها و توضيحاً لألفاظ التعريف نذكر أن:

1- الصورة: عموماً-لأي شيء كانت- هي الشكل الذي يحمل خطوط قسامته، و ملامحه التي تميّزه عن غيره .

2- الذهن: والذهن الذي هو محل الصورة: قوّة للنفس معدّة لاكتساب العلوم التصويرية والتصديقية. وهذه القوة تسمى أيضاً عقلاً، لأنها تعقل _أي تدرك_ الأشياء و الأمور(تلتقطها وتسجلها و تميزها بعلامات أو تضيف حسب الخبرة و الاستعداد). و محلّ هذه القوة هو الدماغ اي المخ.

3- و المسمّى: هو الشيء الذي وضع اللفظ ليُسَمِّيهِ، أي يدلّ عليه و يعبر عنه.

4- وعبارة من حيث تبيّن الجهة التي اعتبرت في الصورة عند تعريف المعنى بها .

5- وكلمة إزاءها تعني _لغويًا_ مقابلاً لها، و لكن يقصدها هنا أن اللفظ مقارن للصورة، أي مقترن بها، فهو يدل عليها، و يستدعيها، كما أنّها تستدعيها، كما أنّها تستدعيه.

وخلاصة هذا التعريف أن معنى اللفظ هو الصورة الذهنية التي وُضع اللفظ إزاءها اي لتقترن بها معبراً عنها.

فهذه الصورة الذهنية هي المعنى، لأنها تُعنى، أي تقصد، أي يقصدها المتكلم عندما يعبر عن شيء في ذهنه.

"وعلى هذا قيل الصورة ما يتميز به الشيء في الذهن، فإنّ الأشياء في الخارج اعيان وفي الذهن صور".

المعنى اللّغوي في إطار الدلالات:

يقول الجاحظ: «المعاني القائمة في صدور النّاس، المتصوّرة في أذهانهم، و المتخلّجة في نفوسهم، و المتصلة بخواطرهم، و الحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة ووحشية لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، و لاحاجة أخيه و خليفته، ولا معنى شريكه و المعاون له على أمره، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه الأّ بغيره.

وإنما يُحي تلك المعاني ذكرهم لها، و اختيارهم عنها، واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تُقَرُّ بها من الفهم، و تجلّيها للعقل، و تجعل الخفي منها ظاهراً، و الغائب شاهداً، و البعيد قريباً، و هي التي تلخّص المتلبس، و تحلّ المتعقد، و تجعل المهمل مقيداً، و المقيّد مطلقاً، و المجهول معروفاً، و الوحشي مألوفاً، و العُقل موسوماً، و المرسوم معلوماً.

- وعلی قدر وضوح الدلالة و صواب الإشارة و حُسن الاختصار، و دقّة المدخل... يمكن اظهار المعنى، و كلما كانت الدلالة اوضح و افصح و كانت الاشارة ابين و اخور كانت انفع و أنجح .
- و الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، و يدعو إليه و يحثّ عليه، و بذلك نطق القرآن، و بذلك تفاخرت العرب.

- و البيان اسم جامع لكل شيء كشف قناع المعنى، و هتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقته، و يهجم على محصولة كائنا ما كان ذلك البيان، و من أي جنس كان الدليل.
- و جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ و غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص و لا تزيد: أقلها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نُصبة، و النُصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف و لا تقصر عن تلك الدلالات.

- و لكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبته:

فالألفاظ: هي التي تكشف لك عن اعيان المعاني في الجملة، ثم حقائقها في التفسير، و عن اجناسها و أقدارها، و عن خاصّتها و عامّتها، عن طبقاتها في السارّ و الضارّ، و عما يكون منها لغواً بهرجاء، و ساقطاً مُطرّحاً.

فأمّا الإشارة فالبيد و الرأس و بالعين و الحاجب و المنكب اذا تباعد الشخصان، و بالثوب و بالسيف، و قد يتهدد رافع السيف و السوط فيكون زاجراً و مانعاً رادعاً، و يكون وعيداً او تحذيراً* . و الإشارة و اللفظ شريكان، و نعم العونُ هي له، و نعم الترجمان هي عنه: و ما اكثر ما تنوب عن اللفظ: و ما تغني عن الخط، و في الإشارة بالطرف و الحاجب و غير ذلك من الجوارح مُزفّق كبير، و معونة حاضرة.

و لولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاصّ الخاصّ، و لجَهِلوا هذا الباب البتة... و قد قال الشاعر في دلالات الإشارة :

- أشارت بطرف العين خيفة أهلها* إشارة مذعور ولم تتكلم

- فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً* وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم.

وقال آخر:

* وفي العين غنى للمرء ان تنطق افواه*

هذا، ومبلغ الإشارة ابعُد من مبلغ الصوت، فهذا باب تتقدم فيه الإشارة الصوت .

- فأما الخطّ، فما ذكّر الله عز وجل في كتابه من فضيلة الخطّ والإنعام بمنافع الكتاب،

قوله لنبيّه عليه السلام: (اقرأ ورثك الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم) (العلق:3-5)، وأقسم به في كتابه المنزل على نبيه المرسل حيث قال:(نون و القلم وما يسطرون) (القلم:1)، و لذلك قالوا: القلم أحد اللسانين، و قالوا القلم ابقى اثرأ و اللسان أكثر هدراً،... والكتاب يقرأ بكل مكان، و يُدرّس في كل زمان و اللسان لا يعدو سامعه و لا يتجاوزه الى غيره

- أما القول في العقْد: هو الحساب دون اللفظ و الخطّ فالدليل على فضيلته وعظم قدر الانتفاع به قبل الله عز وجل :«فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ»(الانعام 96). وقال جل و علا: «الرحمن ، علّم القرآن خَلَقَ الانسان، علّمه البيان، الشمس والقمر بحسبان»(الرحمان:1-5) و قال جل وعز: «هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نورا وقدّره منازل ليعلموا عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك الاّ بالحق» (يونس:5) والحساب يشتمل على معانٍ كثيرة، ومنافع جلييلة، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فَهِمُوا عن الله عز وجل معنى الحساب في الاخرة .

* وفي عدم اللَّفظ وفساد الخط والجهل بالعقد فساد جُلِّ النعم وفقدان جمهور المنافع واحتلال كل ما جعله الله عز وجل لنا قواماً ومصلحة ونظاماً .

- وأما النُّسبة فهي الحالُ الناطقة بغير اللفظ والمشيئة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض، وفي كل صامت وناطق وجامد ونامٍ ومقيم وطاعن وزائد وناقص، فالدلالة التي في الموات الجامد كالدلالة التي في المواد الناطق، فالصامت ناطق من جهة الدلالة (بمعنى أنّ المتدبر في مخلوقات الله يدرك قدرته الفريدة في ذلك).

* هكذا حصر "الجاحظ" انواع الدلالات على المعاني في تلك الخمسة وشرح كل نوع بأمثلته ووزان بينه وبين غيره.

خلاصة:

1- أن المعنى قائم في الصدور متصوّر في الذهن متخلّج في النفس. و يلفظ هنا أنّه يوحد بين الذهن والنفس والصدر ويعني بها شيئاً واحداً.

2- أن بعض المعاني تحدث بتولّد داخلي عن الفكر «و المتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم».

3- أن المعاني مستورة خفية، وهي في هذا الطور كالميتة، وإتّما يجيها ذكرها في ألفاظ تبرزها وتدّل عليها «وإتّما يجي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها... وهذه الخصال هي التي تُمرّ بها من الفهم، وتُحلّيها للعقل... وتجعل الخفيّ منها ظاهراً».

4- التفاوت في اظهار المعنى مرتبط بوضوح الدلالة والدقة "وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين و أنور، كان أنفع و أنجع".

5- الألفاظ: -أي لا الإشارة ولا النُّسبه-، هي التي تكشف عن المعاني بكل أبعادها وبكل مستوياتها... «وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير، وعن

أجناسها وأقدارها، وعن خاصّتها وعامّتها، وعن طبقاتها في السارّ و الضارّ، وعمّا يكون منها لغوّاً بهوجاً،
و ساقطاً مُظرحاً"

- إن صورة المعنى في القرنين الأول والثاني استمرت في كلام الجاحظ عنه، وأهم ذلك أن النواة المحورية هي كون المعنى صورة في الذهن (الصدر، القلب، النفس).

أصول النظرية السياقية في التراث العربي:

حتىّ نتبيّن أثر السياق لدى القدماء اللغويين نتناول ظاهرتين دالّتين مهمتين هما ما يعرف "بالمشترك اللفظي" و "الترادف"

3- المشترك اللفظي¹: عرف المشترك اللفظي لدى القدماء بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة أو هو ما اتفق لفظه واختلف معناه .ومن أوائل من تعرضوا إلى هذه الظاهرة، أصحاب الغريب الذين تناولوا ألفاظ القرآن الكريم بالشرح و التفسير، فكانوا يستعينون على شرح اللفظة بسياقها الذي ترد فيه، و ذلك فيما سمي "الوجوه و النظائر". وفي أقدم ما وصل إلينا من معاجم المشترك اللفظي هو كتاب المنجد في اللغة لأبي الحسن الهنائي المشهور بـكراع، حيث كان يورد الألفاظ المشتركة في سياقاتها المختلفة ليشرح معناها في كل السياق ترد فيه، ففي مادة(صوم)مثلا: يتغير معنى الصور من سياق لآخر، «الصائم من التّاس: من لا يأكل ولا يشرب، وهو من الخيل: القائم... ويقال: صام الماء: إذا سكن، وصام النهار: إذا أقام قائم الظهيرة ... وصام النعام صوما: إذا ألقى ما في بطنه»

4- التضاد: يبدو أن كان أوفر حظا من الاشتراك، إذ غيّى به اللغويون العرب قديما، صنف فيه مصنفات خاصة، طبع الكثير منها، صنف فيه من الأقدميين محمد ابن المستنير الملقب

¹ والخلاصة أن اللغويين لم ينفوا الاشتراك بل اعترفوا وعدّوه ظاهرة دلالية لا يمكن أن تنكر خارج

السياق، ولكن السياق هو الذي يبيّن أحد دلالاته، وبهذا يكون عامل الغناء و ثراء للغة الإنسانية.

"بقطرب" (248هـ) والأصمعي (216هـ)، وابن السكيت (245هـ) و أبو حاتم السجستاني في (395هـ).

3- **الترادف:** الترادف في اللغة التتابع، وفي الاصطلاح يقول الفخر الرازي (ت606هـ) في تعريف الألفاظ المترادفة : «هي الألفاظ دالة على مسمى واحد باعتبار واحد»، والمقصود بالاعتبار الواحد أن يكون المترادفان إما اسمين وإما صفتين، لا أن يكون احدهما اسما والآخر صفة، ولا أن يكون احدهما صفة، والآخر صفة للصفة، فليس من الترادف (الإنسان و الناطق)، لأن الإنسان اسم و الناطق صفة، وليس منه (الناطق و الفصيح)، لأن الناطق صفة للإنسان، و الفصيح صفة للناطق أي صفة للصفة.

السياق:

شكل المعنى والدلالة محور اهتمام اللغويين العرب منذ القديم ، وكانا جزءا اساسيا في أعمال المعجميين والنحاة والبلاغيين والنقاد والأصوليين وغيرهم ، ذلك أن اللغة لا تكاد تنفصل عن أهم جانب فيها وهو الدلالة .

لكن هل كان القدماء في تناولهم للدلالة والمعنى يصدون عن منهج واضح وتصورات معروفة لديهم.؟

لقد اعتنى القدماء بدراسة الظواهر اللغوية والدلالية خاصة السياق الذي اعتمد بشكل واضح لدى كل من اللغويين والنحاة والبلاغيين والأصوليين والمفسرين وغيرهم، وسنوضح ذلك من خلال تتبع ما هو مثبت في كتبهم من معالم هذا المنهج .

السياق في نظرية النظم:

لم تكن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني أي محاولة لرصد مختلف السياقات، ما يناسبها من أساليب التعبير، مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو ما يسميه الإمام عبد القاهر الجرجاني باسم النظم الذي هو توحي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام .

فالفصاحة لا يمكن أن توصف بها الكلمة مفردة إلا ضمن مجموع السياق الذي ترد فيه، يقول الجرجاني "ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها، لما يفرد فيه اللفظ بالنعته والصفه وينسب فيه الفضل والمزية اليه دون المعنى، غير وصف الكلام بحسن الدلالة، وتامها فيما كانت له دلالتة".